الجمهورية العربية المتحدة

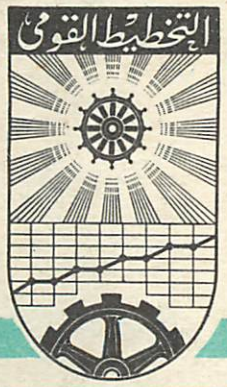

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٩٩١)

" الاتفاقيه الدولية فى تجارة منتجات القطن "
وآثـــارها على الصادرات المصريه

دكتور احمد رشاد موســـى
كليه الاقتصـاد ، جامعة القاهـرة

مارس ١٩٧١

القـاهـرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

شـــكر

اود ان اقدم عميق شكرى للعاملين بمنظمة ال ج ات بجنيف ، وبصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنيه بالقاهرة ، وبمكتب الصندوق المذكور بجنيف ، على استعدادهم الكريم لمساعدتى فى الحصول على البيانات والمعلومات ، التى لم يكن فى الامكان كتابه هذا البحث بدونها .

كذلك اقدم خالص شكرى لزملائى بكلية الاقتصاد ، لما ابدوه من اهتمام وتشجيع اثناء كتابه هذا البحث ، والى الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله مدير معهد التخطيط القومى لتفضله بقبول نشره ضمن اعمال المعهد .

أ . ر . م

مدينه الاوقاف ،

القاهرة ، ١٩٧١ .

الموضوع وخطة البحث :

يهدف هذا البحث الى دراسة الاهداف الرئيسية للاتفاقية الدوليه فى تجارة منتجات القطن التى بدأ العمل بها فى اكتوبر ١٩٦١ ، ومدى نجاح هذه الاتفاقية فى تحقيق هذه الاهداف ، وخاصة بالنسبة لصادرات الدول المتخلفه من منتجات القطن . كذلك يهدف هذا البحث الى دراسة الاثار التى ترتبت على انضمام مصر اليها ، على صادراتها من هذه السلع .

وسوف نتبع فى دراسة هذه الاتفاقية الخطه التاليه :

مقدمه : وتتضمن اشاره موجزه لتطور التجارة الدولية فى منتجات القطن ، والظروف التى ادت الى عقد هذه الاتفاقيه .

المبحث الاول : ويتضمن دراسة للاتفاقية المذكوره واهدافها الرئيسية .

المبحث الثانى : ويهدف الى بيان مدى نجاح هذه الاتفاقية فى تحقيق اهدافها .

المبحث الثالث : ويتضمن محاولة لدراسة اثار هذه الاتفاقية على صادرات مصر من الغزل والمنسوجات القطنيه .

تمهيد (١)

تطور التجارة الدولية فى منتجات القطن :

كانت البلاد المنتجة للقطن ، وعلى الأخص الصين والهند والبرازيل ومنطقة الشرق الأدنى ، موطنا لصناعة القطن فى طورها اليدوى ، حتى فجر الثورة الصناعية فى القرن السابع عشر . كما كانت هذه الدول ، وخاصة الهند ، تصدر كميات كبيرة من نسيج القطن الى دول أوربا ، التى كانت تمثل أهم مراكز استهلاك هذه السلع فى العالم . ورغبة فى حماية صناعات الحرير والصوف بها ، عمدت الدول الأوربية الى اقامة الكثير من الحواجز ، فى وجه صادرات الدول المنتجة للمنسوجات القطنية .

ولكن اكتشاف الآلات الحديثة وطرائق الانتاج الحديثة فى صناعة الغزل والنسيج ، خلال فترة الثورة الصناعية ، أدى فى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا الى انتقال مواطن هذه السلع ، والقائم على أساس المصنع الحديث ، الى انجلترا احتكارا انجليزيا حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر . وقد عمدت انجلترا ، من أجل حماية احتكارها لهذه الصناعة ، الى فرض عقوبات أمعنت فى قسوتها ، حتى بلغت حد الاعدام ، لكى تحول دون تسرب آلاتها وطرق انتاجها الحديثة الى خارج حدودها .

ومن المعتقد أن كل استهلاك العالم تقريبا من القطن الخام كان يصنع فى انجلترا ، كما كانت صادرات هذه الدولة ، والتى بلغت حوالى ٢٥ فى المائة من انتاجها من هذه السلع ، تمثل كل صادرات العالم تقريبا .

ومن المعروف أن نشأة هذه الصناعة فى انجلترا ، ثم بقية دول أوربا ، كانت نقطة البداية فى عمليات التصنيع العظيمة التى أقبلت عليها هذه الدول منذ فجر الثورة الصناعية . ولكن يلاحظ

(١) تعتبر هذه الدراسة امتدادا لدراسة سابقة عن الاتفاقية المذكورة منذ عقدها حتى عام ١٩٦٤ ، وتضمنتها رسالة المؤلف للدكتوراه ، ونشرت أجزاء منها فى مجلة مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، العدد الأول ١٩٦٩ ومجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٠ . أما الدراسة الحالية فتهتم بتطورات وآثار هذه الاتفاقية حتى الوقت الحاضر ، بالاضافة الى دراسة آثارها على صادرات مصر من منتجات القطن .

فى نفس الوقت ، أن توطن هذه الصناعة فى طورها الحديث فى أوربا ، قد أدى الى انكماش طورها اليدوى فى مواطنها القديمة ، تحت وطأة المنافسة الحادة التى قابلتها منتجاتها من المنسجات الانجليزية الأرخص والأجود ، وخاصة عندما أقفلت أوربا أسواقها ، تمشيا مع دعوة الاقتصادى الألمانى فردريك ليست ، فى وجه لانكشير من أجل حماية صناعاتها الوليدة .

وعلى أى حال فقد أخذ الاحتكار الذى اكتسبته انجلترا نتيجة كونها أول الرواد فى هذا الحقل ، فى الانهيار تدريجيا ، وأخذت الصناعة تنتشر مع الزمن الى أرض جديدة فى أرجاء متفرقة من العالم . فعرفتها أوربا ، ومصر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم الهند واليابان خلال القرن التاسع عشر .

ولكن على الرغم من هذا التطور الجديد ، فقد ظلت انجلترا أكبر مصدرى منتجات القطن فى العالم ، واستغرقت صادراتها حوالى ٨٠ فى المائة من تجارة العالم فى هذه السلع حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا . وفى بداية القرن العشرين كانت صادرات أوربا تمثل ٩٠ فى المائة من تجارة العالم فى هذه السلع ، كان نصيب انجلترا منها حوالى ٧٠ فى المائة .

ولكن مع تقدم هذا القرن ، بدأت آثار التطورات التى شهدها القرن التاسع عشر تفرض نفسها وتظهر للعيان . فقد ترتب على انتشار الصناعة الى أرض جديدة ، انكماش حجم التجارة الدولية فى هذه السلع تدريجيا ، وتضاءل نصيب أوربا منها فى نفس الوقت ، أما نتيجة فقدان أسواق قديمة لصناعة وطنية ، أو بسبب منافسة مصدرين جدد فى أسواق دولة ثالثة . وأهم مثل على ذلك انكماش صادرات انجلترا نتيجة فقدها سوق الهند للصناعة الهندية ، وسوق الصين للصناعة اليابانية . وقد ترتب على هبوط صادرات انجلترا انخفاض معدل نمو صناعتها فى بداية الأمر ، ثم انكماشها فيما بعد . وقد عانت غالبية الدول المتقدمة فى أوربا من نتائج هذه التطورات ، ولكن بدرجة أقل .

وخلال الفترة الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة توقف العلاقات الاقتصادية بين منتجى القطن من ناحية وصانعى منتجاته من ناحية أخرى ، تبين للكثير من الدول ضرورة ادخال هذه الصناعة الى بلادهم لمقابلة حاجة سكانها . وقد قوى هذا الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى ، الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت بانهيار سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٢٩ . وتدل

البيانات المتاحة على أنه خلال المدة مابين عامى ١٩١٣ و ١٩٣٨ هبطت تجارة العالم فى منتجات القطن من ٨٩٨ ألف طن الى ٣٠٨ ألف طن ، وهبطت صادرات انجلترا من ٧٠٠ ألف طن الى ١٤٠ ألف طن ، فى حين زادت صادرات اليابان من ٤٠ ألف طن الى ٢٤٧ ألف طن .

وقد استمرت هذه التغيرات العميقة فى هيكل انتاج العالم وتجارته فى هذه السلع أثناء وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذى ترتب عليه استمرار انكماش الصناعة فى مواطنها القديمة فى الدول الغربية ، وتوسعها بشكل ملحوظ فى أغلب دول العالم الأخرى . (١)

وقد أصبحت المنافسة الحادة بين صناعات الدول المتقدمة فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية من ناحية ، واليابان ودول شرق وجنوب أوربا وبعض الدول النامية من ناحية أخرى ، تشكل السمة الأساسية للتجارة الدولية فى هذه السلع منذ نهاية هذه الحرب ، وخاصة منذ بداية الخمسينات . وترجع المنافسة بينهما الى محاولة كل من هاتين المجموعتين من الدول المسيطرة على أسواق المجموعة الأولى ، والتى تمثل ، كما كانت فى الماضى ، أهم مراكز استهلاك هذه السلع فى العالم حتى وقتنا هذا .

لقد ترتب على فقدان دول غرب أوربا الشطر الأكبر من أسواقها الخارجية أن أصبحت أسواقها الوطنية هى المنفذ الأساسى ، ان لم يكن الوحيد ، لمنتجات صناعتها الوطنية ، التى بذلت فى سبيل تأسيسها وتدعيمها ثم الارتقاء بها سنوات طويلة من العمل المضنى ، فى شجاعة وصبر لايمكن انكارهما . ومن المؤكد أن هذه الدول سوف تواصل العمل من أجل حماية هذه الصناعة لما يرتبط ببقاءها وازدهارها من اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة الشأن . وفى نفس الوقت تنظر دول المجموعة الأخرى ، وخاصة الدول التى فى طور النمو ، الى أسواق الدول الغربية المتقدمة ، باعتبارها أهم المنافذ لصادراتها من هذه السلع .

---

1) Chapman, S.J., The Lancashire Cotton Industry, London 1904; Robson, R. The cotton Industry in Britain, London 1957; O.E.C.D., The Future of The European Cotton Industry, Paris 1957; and Moussa, Ahmed Rashad, The Manufacturing of Cotton for Export in the U.A.R., an un-published Ph. D. thesis, U.K., 1968.

وتتضح أهمية هذا الهدف بالنسبة للدول النامية ، اذا ماأخذنا فى حسابنا الظـــــروف الوطنية والدولية التى تحيط برامج التنمية الاقتصادية فيها . فمن المعروف أن عدم كفايـــــة رؤوس الأموال المنتجة تشكل احدى العقبات الرئيسية فى عملية التنمية ، وأن على الدول المتخلفة أن تعتمد فى الحصول على الشطر الأكبر من حاجتها من رأس المال على الدول المتقدمة . ولما كانت المساعدات والقروض الأجنبية التى تحصل عليها الدول النامية لاتكفى لتمويل حاجتها من الواردات الضروريـــة لعملية التنمية ، لتكاثر عدد هذه الدول وتزايد متطلبات التنمية بها ، فضلا عن أن المساعـــدات والقروض الأجنبية ترتبط عادة بقيود تنفر الكثير من الدول المتخلفة منها . لهذا نجد أن هذه الدول تسعى جاهدة لزيادة حصيلتها من الصرف الأجنبى ، عن طريق زيادة صادراتها من المواد الأوليـة والسلع المصنوعة ، حتى تستطيع مواجهة نفقات مايلزمها من السلع الضرورية للقيام بعملية التنميـــة ، أو لمواجهة متطلباتها الأخرى .

هذا وقد تفاقم خطر مشكلة تمويل الواردات فى الدول المتخلفة فى السنوات الأخـــيرة ، بسبب الزيادة المستمرة فى العجز فى الميزان التجارى فى هذه الدول ، نتيجة لزيادة وارداتهـــا وتراخى صادراتها . فعلى حين كانت تجارة البلاد المتخلفة تعكس فائضا فى بداية الخمسينـــات ، أصبحت تعانى من عجز بلغ ٢٣٠٠ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٦٢ (١) .

لهذا تسعى الدول المتخلفة الى زيادة صادراتها من المواد الأولية ، التى تمثل المصـــدر الأساسى لدخلها من الصرف الأجنبى . ولكى تحقق هذه الزيادة فانها تطالب الدول المتقدمـــة بتعديل سياسة الاستيراد بها ، بحيث تخفف ، أو تزيل ، العقبات التى تعوق صادراتها مـــن المواد الأولية . وفى نفس الوقت تطالب الدول المتخلفة بالعمل على ايجاد نمط جديدا للتخصـــص الدولى ، يمكنها من زيادة صادراتها من السلع المصنوعة ، التى بلغت فى انتاجها حدا من الكفاءة ، أو أقل قدرا من عدم الكفاءة ، يمكنها من المنافسة الأجنبية . وتحتل منتجات القطن مركز الصـــدارة

---

(١) Johnson. H.C. Economic Policies Towards the Less-Developed Countries, Washington D.C., 1967, pp. 25. 43.

فى قائمة صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنوعة .

وعلى الرغم من كثافة القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على استيراد هذه السلع ، وخاصة المنسوجات والملابس الجاهزة ، فقد زادت وارداتها منها ، وخاصة من اليابان ، وبعض الدول المتخلفة زيادة كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد حدثت هذه الزيادة فى وقت كانت صناعة القطن فى أغلب الدول المتقدمة ، تعانى من مشكلات خطيرة ، ترجع أساسا الى الاختلال الهيكلى الذى تعرضت له ، نتيجة فقدانها أغلب أسواق التصدير ، وعدم كفاية الاستثمارات التى وجهت الى هذه الصناعة ، خلال سنوات طويلة ، مما أدى الى اعتمادها بشكل واضح على آلات متخلفة وطرق انتاج وادارة قديمة ، وان اعتبرت الصناعة الأمريكية استثناء من هذا ، وصعوبة حصولها على حاجتها من اليد العاملة ، وقيامها على أساس المشروع العائلى Family Business فى بعض الدول الأوربية مثل بلجيكا وفرنسا . لهذا عمدت الدول المتقدمة ، رغبة منها فى حماية صناعتها ، الى فرض الكثير من القيود على الواردات ، وخاصة من الدول المتخلفة والدول التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه أو نظام تجارة الدولة State Treading Countries

وقد أدى هذا التعارض البين بين مصالح دول فى مراحل مختلفة من النمو ، وتأخذ بنظم اقتصادية متباينة أشد التباين ، الى تزايد تدخل الحكومات فى تجارة هذه السلع ، حتى بلغ هذا التدخل حدا لم تعرف تجارة منتجات القطن شيئا فى مثل مداه من قبل . وقد أخذ هذا التدخل صورة فرض الكثير من القيود ، وخاصة القيود الكمية على الواردات ، ثم عقد الاتفاقية الدولية لتجارة منتجات القطن ، فضلا عن الكثير من الاتفاقيات الثنائية التى لجأت اليها بعض الدول ، كوسيلة للسيطرة على وارداتها من هذه السلع . وقد مكنت هذه الوسائل بعض الدول الغربية من توفير الحماية الضرورية ، خلال فترة اعادة تنظيم هذه الصناعة وترشيدها على أسس حديثة ، من المتوقع أن تمكنها تدريجيا من التغلب على الكثير من الصعوبات التى تواجهها .

المبحث الأول

"الاتفاقية الدولية وأهدافها الأساسيـــــة"

أدت الضغوط المتواصلة من أصحاب صناعة القطن فى الدول المتقدمة ، وخاصة المملكـــــة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، على حكوماتها لتقييد وارداتها من منتجات القطن ، الـــى اتجاه هذه الحكومات الى الضغط على البلاد المصدرة لهذه السلع ، لكى تباشر نوعا من "التقييـــد الاختيارى" لصادراتها الى أسواقها . ولما كانت الدول المتقدمة غير راغبة أو غير قادرة على اتخـاذ اجراء من جانب واحد لتقييد وارداتها [1] ، بعد أن تبين فشل فكرة التقييد الاختيارى للصادرات ، عند المستوى الذى ترغبه الدول المستوردة ، فقد عمدت هذه الدول الى تدويل المشكلـــــة ، واقتراح بعض الترتيبات التى تهدف الى السيطرة التدريجية على التجارة الدولية فى هذه السلـــع ، بالطريقة التى تمكنها من حماية صناعتها الوطنية .

وفى يوليو عام ١٩٦١ ، وبناء على طلب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، نظمت أ ل ج ا ت مؤتمرا دوليا فى جنيف لكبار الدول المصدرة والمستوردة لهذه السلع . وقد أسفر هذا المؤتمر عـــن "الترتيبات قصيرة الأجل الخاصة بالتجارة الدولية فى منتجات القطن" . أو :

" The Short-Term Arrangement Regarding International Trade in Cotton Textiles"

وقد بدأ تنفيذ هذه الترتيبات لمدة عام واحد فى اكتوبر ١٩٦١ .

وطبقا لهذه الاتفاقية قامت لجنة المنسوجات القطنية Cotton Textile Comonittee ، والتى أنشأت أعمالا لها ، باعداد "الترتيبات طويلة الأجل" Long Term Arrangement التى

---

(١) بسبب التزامات هذه الدول باتفاقية أ ل ج ا ت ، أو بعض الاتفاقات الخاصة ، مثل اتفاقيـــــة التفضيل الامبراطورى التى تلتزم بها المملكة المتحدة فى مواجهة دول الكومنولث ، وربما نتيجـة الوفاء ، أو التظاهر بالوفاء ، لفلسفة حرية التجارة .

تتضمن حلولا طويلة الأجل للمشكلات الكثيرة التى تواجه تجارة هذه السلع.

وقد وافقت الدول الأعضاء على هذه الترتيبات والتى تعرف الآن "بالاتفاقية الدولية لمنتجات القطن" أو International Cotton Textile Agreement

وقد بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية فى أول اكتوبر ١٩٦٢ لمدة خمس سنوات ، ثم تجدد العمل بها لمدة ثلاث سنوات أخرى فى اكتوبر ١٩٦٧ ، ثم لمدة ثلاث سنوات أخرى فى ١٩٧٠ .

وفى أول اكتوبر ١٩٦٨ كانت الدول الآتية أعضاءا فى الاتفاقية :

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، الدانمارك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، الهند ، اسرائيل ، ايطاليا ، جاميكا ، اليابان ، لكسمبرج ، المكسيك ، هولندا ، النرويج ، الباكستان ، بولندا ، البرتغال ، الصين الوطنية ، جمهورية كوريا الجنوبية ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة (١).

ويلاحظ بالنسبة لهذه الاتفاقية مايأتى :

١ — وافقت الدول المشتركة على اعفاء كل من كندا والمملكة المتحدة من التقيد بنص المادة الثانية من الاتفاقية ، والذى يقضى بتعهد الدول المستوردة بزيادة وارداتها من الدول المصدرة ، طبقا للشروط التى سوف تتضح لنا فيما بعد . ويقوم هذا الاعفاء على مايأتى :

أ — زيادة وارداتهما زيادة كبيرة خلال العشر سنوات السابقة على الاتفاقية ، وانكماش صناعتهما بشكل واضح خلال نفس الفترة .

ب — أنهما يستوردان فعلا كميات كبيرة من منتجات القطن من الدول والأقاليم المتخلفة . ويلاحظ أن الباكستان قد رفضت قبول هذا الاعفاء فى حالة المملكة المتحدة .

---

(١) بعض هذه الدول اشترك فى الاتفاقية منذ توقيعها ، بينما انضم اليها البعض الآخر فيما بعد . انظر فى ذلك :

The CATT, COT/M/10/10.12.1969 (Un Published)

٢ — ان الاتفاقية المذكورة انما قصد بها أن تكون :

"... a frame work in which it was possible for importing and exporting countries to reduce to manageable dimensions differences of view and policy which otherwise could be irreconcilable. Never the less, it needed to be recognized that the Long-Term Arrangement was not really a precise formulation of legal obligations. It was rather a guide to a way in which particular problems could be appreached.

وقد صدرت العبارة السابقة من مندوب المملكة المتحدة ، خلال اجتماع لجنة المنسوجات الذى عقد فى جنيف خلال الفترة من ٦ الى ١٠ ديسمبر عام ١٩٦٥ . وقد أيد رئيس اللجنة هذه النظرة فى طبيعة الاتفاقية بقوله :

".. There is a good deal of wisdom in the description of the nature of the Long-Term Arrangement given by the representative of the United Kingdom.... it was not the intention, when the Long-Term Arrangement was being drafted, to draw up a precise treaty or code of rights and obligations and that the arrangement must be considered and judged mainly as a mechanism for trying to work our a number of difficult problems. (1)

وخلاصة ما سبق ، أن الاتفاقية المذكورة لم يقصد بها أن تكون معاهدة أو مجموعة من الالتزامات والحقوق القانونية المتبادلة ، التى تحكم موضوعها بين الدول المشتركة فيها ، انما قصد بها أن تكون مجرد قواعد يسترشد بها فى حل المشكلات التى قد تثور بين الأعضاء ، فى نطاق التجارة الدولية فى هذه السلع .

وقد ترتب على ذلك اختلاف موقف الدول الأعضاء ، وخاصة كبار المستوردين ، فى تحديد

(١) المرجع السابق ذكره .

طبيعة التزاماتهم وحقوقهم المترتبة على الاتفاقية . وقد كان ذلك بدوره سببا من الأسباب التى عاقت تحقيق الأهداف التى وضعت الاتفاقية لتحقيقها .

وليس هذا بمستغرب طالما أن هذه الاتفاقية لا تعدو ، طبقا للوثائق الخاصة بها ، أن تكون أكثر من قواعد للسلوك rules of conduct ، فى عالم أصبح المنطق المسيطر عليه هو منطق القوى ، بغض النظر عما اذا كان هذا المنطق خيرا أو شريرا .

وقد يبدو من المفيد الآن أن نورد النص الحرفى لمقدمة الاتفاقية المذكورة ، لأن ذلك سوف يسهل ، الى حد كبير ، تفهم الأهداف التى كان المتوقع من هذه الاتفاقية أن تحققها ، على الأقل من وجهة نظر الدول التى فى طور النمو .

لقد جاء فى مقدمة الاتفاقية مايأتى :

The Participating Countries "recognizing the need to facilitate economic expansion and promote the development of the less developed countries possessing the necessary resources, such as raw materials and technical skills, by providing larger opportunities for increasing their exchange earnings from the sale in world markets of products which they can efficiently manufacture; noting however, that in some countries situations have arisen which in view of these countries, cause or threaten to cause disruption of the market of cotton textiles;[1] desiring to deal with these problems in such a way as to provide growing opportunities for exports of these products, provided that the development of their trade proceeds in a reasonable and orderly manner as to avoid disruptive effects in Individual markets and on individual lines of production in both importing and exporting countries; determined, in earrying out these objectives,

---

(١) تشمل منتجات القطن Cotton Textile من وجهة نظر الاتفاقية ، الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، التى تزيد نسبة القطن فيما تحتويه من ألياف عن ٥٠٪ مع استثناءات انتاج المصانع الريفية cottage industry من النسيج .

to have regard to the Declaration on Promotion of Trade of the less Developed countries adopted by the contracting parties of the GATT in November 1961,[1]

وبعد ذلك أعلن الأطراف اتفاقهم على ما يأتى :

١ — توافق الدول المشتركة على اتخاذ اجراءات عملية خاصة special practical measures. خلال بضع السنوات القادمة next few years ، للمساهمة فى اجراء أية تعديلات قد تتطلبها التغيرات التى تطرأ على نمط التجارة الدولية ، بشرط ألا يتعارض ذلك مع حقوقهم والتزاماتهم طبقا لاتفاقية أ ل ج ا ت ، وبشرط ألا تطبق فى مجالات أخرى [2] (المادة الأولى)

ويتضح من هذا النص أن الدول المشتركة انما كانت تنظر الى الاتفاقية فى بداية الأمر كاجراء خاص ومؤقت ، ولكن التطورات اللاحقة قد دلت على أن بعض هذه الدول ، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية ، انما تصور وربما كان هذا هو قصدها منذ بداية الأمر ، على أن تبقى هذه الاتفاقية كمنظم دائم للتجارة الدولية فى منتجات القطن . واتساقا مع هذا أصبحت هذه الاجراءات تسمى "الاتفاقية الدولية" ، بعد أن كانت تسمى عند التوقيع عليها

---

(١) تضمن هذا الاعلان قصد الدول المتقدمة أن تنفذ التوصيات التى احتواها التقرير المعروف بتقرير هبرلر Haberler Report، والمتعلقة بوسائل تشجيع صادرات الدول المتخلفة ، بعد أن تبين أن صادراتها تنمو بمعدل أقل من معدل زيادة صادرات الدول المتقدمة .
لمزيد من التفصيل أنظر The GATT, Trends in International Trade, A Report by a Panel of Experts, Geneva 1958; and the Declaration on Promotion of Trade of the Less Developed Countries, Geneva 1961.

(٢) المقصود بذلك ألا تطبق هذه الاجراءات على غير منتجات القطن .

للمرة الأولى "بالترتيبات قصيرة الأجل" Short Term Arrangement ، ثم الترتيبات طويلة الأجل Long Term Arrangement.

ومما لاشك فيه أن دفاع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية عن حرية التجارة الدولية خلال عهد مضى ، انما كان دفاعا عن مصالحها الاقتصادية . لهذا عندما اتضح لها التعارض بين هذه المصالح وفلسفة الحرية ، لم تتردد فى التنكر للمبدأ من أجل المصلحة .

٢ — من أجل التوسع فى التجارة الدولية فى منتجات القطن عموما ، ومن أجل توفير فرص متزايدة لصادرات الدول التى فى طور النمو من هذه السلع بصفة خاصة ، اتفقت الدول الأعضاء على مايأتى :

أ — ألا تفرض هذه الدول قيودا [1] على وارداتها من هذه السلع لاتتفق مع اتفاقية أ ل ج ا ت . كما وافقت هذه الدول على أن تخفف سنويا من القيود القائمة فعلا ، بغرض ازالتها فى أسرع وقت ممكن .

ب — ألا تفرض الدول المشتركة أية قيود جديدة ، أو تشدد من القيود القائمة ، على وارداتها من المنتجات القطنية . هذا مع عدم المساس بنص المادة الثالثة من الاتفاقية .

جـ — تتعهد الدول المشتركة التى تفرض قيودا فى الوقت الحاضر ، أن تعمل على اتاحة الفرصة للدول التى تخضع منتجاتها لهذه القيود ، لتبلغ وارداتها من السلع المقيدة

---

(١) المقصود بقيود الاستيراد Import restrictions موانع أو قيود الاستيراد ، غير الرسوم الجمركية والضرائب أو أى مدفوعات أخرى other changes ، التى تفرض على واردات منتجات القطن ، وسواء أعملت هذه القيود من خلال نظام الحصص أو رخص الاستيراد أو بأى وسيلة أخرى ، انظر فى ذلك :

Record of Understanding reached by the Cotton Textile Committee, 29th January - 9th February, 1962.

فى مجموعها ، مستوى الحصص المفتوحة فى عام ١٩٦٢ ، مضافا اليها النسب المئوية التى تضمنها الملحق "أ" Annex A من الاتفاقية . وفى حالة الاتفاقات المنائية ، تتحدد الزيادة طبقا لشروط هذه الاتفاقيات . ولكن من المرغوب فيه أن تبلغ الزيادة السنوية ٢٠ فى المائة من الزيادة الكلية بقدر الامكان . هذا ، وستعمل الدول المشتركة فى تطبيق ماتبقى من قيود على وارداتها بطريقة عادلة ، آخذة فى الاعتبار الاحتياجات الخاصة وكذلك حالة الدول المتخلفة .

د — ستعمل الدول المشتركة على ازالة القيود المفروضة على الاستيراد المؤقت بقصد اعادة التصدير .

هذا وقد التزمت الدول المشتركة أن تحيط "لجنة المنسوجات" علما ، وفى أقرب وقت ممكن ، بالقيود المشار اليها سابقا (المادة الثانية) .

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن غالبية الدول المتخلفة تفرض الكثير من القيود على استيراد منتجات القطن ، وقد يصل الأمر فى بعض الحالات الى حد المنع المطلق للواردات ، الا أن هذه الدول غير ملزمة بتنفيذ التعهدات التى وردت فى المادة الثانية من الاتفاقية . وتبرير ذلك أن اتفاقية ألج ا ت ، والتى تعهدت الدول المشتركة فى اتفاقية التجارة الدولية فى منتجات القطن باحترامها ، قد أباحت لأعضائها من الدول المتخلفة الحق فى الأخذ بنظام مرن للتعريفة الجمركية ، يمكنها من حماية صناعاتها الوليدة ، والحق فى فرض القيود الكمية على الاستيراد ، فى حالة عدم فاعلية الرسوم الجمركية فى تحقيق هذا الغرض . فضلا عن هذا ، فان اتفاقية ألج ا ت تسمح للدول الأعضاء بأن تفرض قيود كمية ، اذا كان ذلك ضروريا لحماية ميزان مدفوعاتها .

٣ — حتى يمكن تجنب وازالة اضطراب disruption فى الأسواق ، أو فى أحد فروع انتاج هذه السلع ، فى الدول المستوردة أو المصدرة ، اتفقت الدول المشتركة فى الاتفاقية على مايأتى :

أ — اذا كانت الواردات ، التى لاتخضع لقيود الاستيراد تسبب ، أو تهدد بحدوث اضطراب فى سوق الدولة المستوردة ، فمن حق هذه الدول أن تطلب من الدولة

أو الدول المصدرة التى تسبب أو تهدد صادراتها ، طبقا لتقدير الدولة المستوردة ، بحدوث اضطراب فى سوقها ، للتشاور فى الأمر من أجل ازالة أو تجنب هـــــذا الاضطراب . وعلى الدول المستوردة أن تحدد فى طلب التشاور المستوى الذى ترى هى تقييد الصادرات عنده . وطبقا للملحق "ب" Annex B من الاتفاقية ، يجب ألا يقل هذا المستوى عن مستوى واردات هذه الدولة ، خلال الاثنى عشر شهرا الـــتى تنتهى قبل الثلاثة شهور السابقة على الشهر الذى طلبت فيه الدولة المستـــــوردة التشاور مع الدولة أو الدول المصدرة . هذا ومن الضرورى أن تبين الدولة المستوردة أسباب الطلب ومبرارته (المادة الثالثة) .

واذا مضى ستون يوما بعد تقديم الدولة المستوردة طلب التشاور دون حدوث اتفاق علـــى تقييد الصادرات أو أى على حل آخر ، يجوز للدولة المستوردة عدم قبول الواردات التى تزيد عـــن المستوى الذى سبقت الاشارة اليه ، أى مستوى الاستيراد فى الاثنى عشر شهر ، السابقة على الثلاثة شهور التى تسبق الشهر الذى حدث فيه طلب التشاور .

وعلى أى حال ، فاذا كان هناك سببا لاتخاذ الدولة اجراءات مقيدة للاستيراد ، فان عليها أن تعمل على تجنب احداث ضرر لانتاج وسوق الدولة المصدرة . فضلا عن هذا ، فان اجـــراءات التقييد يجب أن تكون قاصرة على منتجات محددة أو مجموعة منتجات محددة groups or categories of products precise ، كما يجب اعادة النظر فى هذه القيود بغرض تخفيفها وازالتها فى أســرع وقت ممكن .

ولكن ماهو المقصود "باضطراب السوق" ؟

يتضح من الوثائق الخاصة بالاتفاقية ، وعلى الأخص الوثيقة المعروفة بـ Record of Understanding التى وصل اليها أعضاء الاتفاقية فى اجتماع لجنة المنسوجات فى الفترة من ٢٩ ينايـــر الى ٩ فبراير ١٩٦٢ ، أن أعمال المادة الثالثة من الاتفاقية والخاصة "باضطراب الأسواق" ، يجب أن يكون قاصرا strictly limited على الحالات التى يحدث فيها اضطراب فى الأسواق ، كما عرفه الأطراف المتعاقدون Contracting Paries فى اتفاقية ألياف فى عام ١٩٦٠ . وطبقـــا

لهذا التعريف فانه يلزم لتوافر الاضطراب المقصود مايأتى :

١ - حدوث أو توقع زيادة حادة وكبيرة sharp an substential increase or potential increase فى واردات نوع معين من المنتجات أو من مصدر معين .

٢ - أن تعرض هذه المنتجات بأسعار تقل كثيرا substantially below عن الأسعار السائدة لمنتجات متشابهة من حيث الجودة similar products of comparable quality فى الدولة المستوردة . وطبقا للوثيقة المعروفة بـ Record of Understanding يجب أن تقارن أسعار الواردات فى حالة الاضطراب الحقيقى genuine disauption ليس فقط بأسعار الدولة المستوردة ، بل أيضا بأسعار الدول الأخرى التى تصدر منتجاتها الى الدولة المستوردة .

٣ - حدوث ، أو تهديد بحدوث ، اضرار خطيرة Serious damage للمنتجين فى الدولة المستوردة . وطبقا للوثيقة التى أشرنا اليها حالا لابد أن يكون الضرر نتيجة مباشرة لاضطراب السوق ، وليس نتيجة حدوث تغير فى أذواق المستهلكين ، أو التقدم التكنولوجى أو أى عوامل مشابهة .

٤ - ألا يكون التفاوت فى الثمن Price defferential نتيجة تدخل حكومى فى تكوين أو تحديد الثمن ، أو نتيجة سياسة اغراق .

ان وجه الخطر هو فى نص الاتفاقية على أن يكون من حق الدولة المستوردة ، أن تقرر بارادتها المنفردة أن هناك اضطرابا أو تهديدا يحدث اضطراب فى سوقها . وتدل الوثائق الخاصة بسير الاتفاقية وكيفية أعمالها فى الدول المشتركة ، أن فكرة الاضطراب كانت ولازالت أهم أسباب الخلافات التى نشأت بين الدول المشتركة ، حول تفسير وتطبيق الاتفاقية .

كذلك من المؤكد ، طبقا للوثائق الخاصة بالمراجعة السنوية التى تقوم بها لجنة المنسوجات لكيفية سير الاتفاقية ، أن بعض الدول المستوردة قد أعملت المادة الثالثة بطريقة تحكمية ، الى حد أن اعتبرت هذه الدول مجرد الزيادة فى الواردات من الدول المتخلفة ، سببا للادعاء بوجود "اضطراب" فى سوقها .

ونظرا لهذا تطالب هذه الدول بضرورة ايجاد معيار موضوعى ، يمكن بالرجوع اليه تقرير ما اذا كان هناك اضطراب فى السوق . وقد اقترح البعض ضرورة الربط بين مستوى الواردات الذى قد يكون سببا فى حدوث اضطراب فى السوق ، وبين الاستهلاك الكلى من هذه السلع ، فى الدولة المستوردة .

٥ - ليس هناك مايمنع الدول المشتركة من الاتفاق على ترتيبات أخرى ، طالما أن هذه الاجراءات لاتتعارض مع الأهداف الرئيسية للاتفاقية (المادة الرابعة) .

وقد لجأ الكثير من الدول المستوردة الى عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة ، كوسيلة للسيطرة على وارداتهم من هذه السلع . ومن أهم الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى عمدت ، وفى كثيرا من الحالات عن طريق التهديد بأعمال نص المادة الثالثة ، الى عقد اتفاقيات ثنائية مع أغلب الدول المصدرة لهذه السلع الى سوقها ، كوسيلة للسيطرة التامة على وارداتها منها من أجل حماية الصناعة الأمريكية . ولاشك أن كثيرا من هذه الاتفاقيات يتعارض مع الاتفاقية الدولية فى تجارة منتجات القطن .

٦ - كذلك وافقت الدول المشتركة على تجنب ابطال circumvention الاتفاقية من جراء عمليات اعادة الشحن ، واحلال منسوجات منافسة directly competitive textiles أو بسبب تصرفات الدول غير الأعضاء فى هذه الاتفاقية . وعلى الأخص تعهدت الدول المشتركة أن تتخذ الاجراءات الضرورية لضمان عدم تقييد صادرات الدول الأعضاء ، بقيود أشد من تلك التى ترد على صادرات الدول غير الأعضاء (المادة السادسة) .

نخلص مما سبق أن الاتفاقية كانت تهدف ، على الأقل اعتمادا على ظاهر الأمور والظروف التى صاحبت عقدها فى بداية الأمر ، الى أن توفر للدول النامية فرص متزايدة لصادراتهم من منتجات القطن [1] ، بطريقة منظمة ، بحيث يمكن تجنب حدوث اضطراب فى أسواق الدول المستوردة والمصدرة لهذه السلع .

---

(١) يلاحظ أن مقدمة الاتفاقية أشارت الى زيادة فرص التصدير أمام الدول النامية فى أسواق العالم World markets عموما ، ولم تشر الى زيادة هذه الفرص فى أسواق الدول الأعضاء على وجه الخصوص .

والسؤال الآن هو : الى أى مدى نجحت الاتفاقية فى تحقيق أهدافها ؟

وهل كانت هذه الأهداف تعبيرا صادقا عما كانت تبطنه الدول المشتركة فيها ؟

وهل قصد بها فعلا أن تكون اجراء مؤقتا لمواجهة مشكلات مؤقتة ، وان المآل هو العـــودة الى فلسفة الحرية فى مجال التجارة الدولية لمنتجات القطن ؟

هذا ماسوف نعالجه فى المبحث الثانى من هذه الدراسة .

المبحث الثاني
مدى نجاح الاتفاقية فى تحقيق أهدافها

نصت المادة الثامنه فى الاتفاقية على أن تقوم "لجنة المنسوجات" بمراجعة سنوية Annual Review لكيفية تنفيذ الاتفاقية ، ومدى اتفاق سياسة الدول المشتركة ، وهى بصدد تنفيذها ، مع أهدافها الرئيسية .

ويتضح من الوثائق الخاصة بالمراجعة السنوية ، وجود اختلافات عميقة فى وجهات النظر ، فيما يتعلق بدرجة نجاح الاتفاقية فى تحقيق أهدافها ، وفيما يتعلق باحترام الدول المشتركة لهذه الاتفاقية نصا وروحا .

ويمكن أن نفرق فى هذا الصدد بين اتجاهات ثلاث :

الاتجاه الأول :

يمثل هذا الاتجاه وجهة نظر الكثير من الدول المتقدمة الأعضاء فى الاتفاقية ، وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية . ويتلخص هذا الاتجاه فى اعتقاد أنصاره أن الاتفاقية قد حققت أهدافها الرئيسية ، لأنها أدت ، فى اعتقادهم ، الى زيادة تجارة العالم فى هذه السلع ، وعلى الأخص صادرات الدول المتخلفة . كما أنها وفرت ، فى نفس الوقت ، الحماية الضرورية لصناعة منتجات القطن فى الدول المستوردة . وقد أصرت الولايات المتحدة على هذه النظرة منذ العام الأول للاتفاقية وحتى الآن . ففى اجتماع "لجنة المنسوجات" الخاص بالمراجعة السنوية السابعة للاتفاقية ، والذى عقد فى جنيف فى الفترة من ٨ الى ١٠ أكتوبر عام ١٩٦٩ ، ذهب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه اللجنة الى أن الاتفاقية :

"... had functioned to the advantage of all countries concerned, both exporters and imports.

وتأكيدا لهذا ذكر المندوب المذكور أن واردات بلاده ، خلال العام السابع للاتفاقية ، قد بلغت ما يعادل ١٫٧ بليون ياردة مربعة بالمقارنة بـ ٨٠٠ مليون ياردة مربعة فى السنة المتخذه أساسا للاتفاقية ، وأن هناك زيادة فى نسبة الواردات التى تتضمن درجة أعلى من التصنيع وقدرا أكثف من العمل Labour intensive goods . كذلك أشار المندوب نفسه الى أن واردات بلاده من الدول المتخلفة قد زادت زيادة كبيرة خلال نفس الفترة ، والى أن معدل الزيادة السنوية فى الواردات قد تجاوز الخمسة فى المائة التى نصت عليها الاتفاقية ، وأنه قد ترتب على ذلك هبوط انتاج الصناعة الأمريكية فى هذه السلع ، مع أنها أكبر الصناعات استخداما للعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

ولكن يلاحظ أن الهبوط المدعى به فى انتاج صناعة منتجات القطن فى الولايات المتحدة ، قد عوضته الزيادة فى انتاج السلع التى تحتوى على نسبة أعلى من ٥٠٪ من الألياف الصناعية الى جانب القطن . فضلا عن هذا ، فان البيانات المتاحة تدل على زيادة العمالة فى صناعات النسيج الأمريكية خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٨ (٢) . بالاضافة الى ذلك فمن المؤكد أن عوامل أخرى ، غير مجرد الزيادة فى الواردات ، هى التى أدت الى هبوط انتاج الصناعة الأمريكية من منتجات القطن (٣) .

أما السوق الأوربية المشتركة فتشارك الولايات المتحدة فى الرأى ، مع بعض التحفظ :

"... despite the adverse circumstances with which the (European) Community's cotton industry had had to contend itself, the member states had continued to apply the Arrangement in conformity with the principles underlying its conclusion. "

---

(١) The GATT. COT/M/10, Decembber 1969 and COT/W/118 (Restricted and unpublished decu,ents)

(٢) طبقا لبيانات نشرها The American Textile Institute وأشار اليها ممثل المملكة المتحدة فى اجتماع لجنة المنسوجات ، الذى عقد فى جنيف فى المدة من ٨ الى ١٠ أكتوبر عام ١٩٦٩ . ويلاحظ أن زيادة العمالة قد اقترنت فى النفس الوقت باتجاه الصناعة الأمريكية الى استخدام الآلات التلقائية Automated التى تقلل من استخدام العنصر البشرى .

(٣) المقصود المنتجات التى تزيد نسبة وزن القطن فيما تحتويه من ألياف عن ٥٠ فى المائة .

الاتجـاه الثانـي :

يتمثل هذا الاتجاه فيما تذهب اليه بعض الدول المستوردة ، وخاصة الدول الاسكندنافيـه ، الى أن سياسة تقييد الاستيراد من الدول التى فى طور النمو ، والتى تشمل كبار المستوردين من بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، قد أدت الى تحول صادرات الدول المتخلفة الى أسواق الدول الاسكندنافية التى تتبع سياسة متحررة نحو الواردات . وقد أدى هذا التحول فى اتجاه الصادرات الى الحاق الضرر بصناعاتهم ، وربما اضطرهم الى اعادة النظر فى سياسة الاستيراد التى يتبعونها . ولكن الوثائق الخاصة بالاتفاقية تدل على أن هذه الدول لم تعدل عن سياستها المتسامحه نحو الواردات(١) ، وان كان هناك بعض التغيير فى موقفها من الاتفاقية . فقد ذهب ممثل النرويج مثلا الى أنه على الرغم من أن :

" Even if the share of imports (from the participating countries) to the Norweigian market was extreemly high, his delegation was of the opinion that the Arrangement had been a useful instrument in securing orderly marketing of cotton textiles, and had given the exporting developing countries a fair share of the increase in imports."

كذلك تذهب المملكة المتحدة وكندا الى أن الزيادة الكبيرة فى وارداتهم ، قد سببت انكماشا خطيرا فى صناعتهما ، هذا على الرغم من عدم تقيدهما بنص المادة الثانية فى الاتفاقية . وتذهب المملكة المتحدة أيضا الى أن الواردات من الدول المتخلفة ، وبعد مضى ثمانية أعوام على الاتفاقية ، لا تمثل الا نسبة بسيطة لا تزيد عن ٥٥ فى المائة من الاستهلاك فى أغلب الدول المتقدمة ، وأن الاتفاقية لم تحقق ما كان متوقعا منها لسببين . يرتبط أولهما بفكرة "اضطراب الأسواق" ، وعدم

1) The GATT, COT/M/5/11.4. 1966., unpublished

2) The GATT, COT/M/10/10.12. 1969, unpublished.

اتخاذ الدول المتقدمة موقفا موحدا بالنسبة لتحديد مستوى الواردات الذى يسبب اضطرابا فى الأسواق ويحدث الضرر الخطير الذى ذكرته الاتفاقية . اما السبب الثانى فيتمثل فى أن الاتفاقية لن تمكن على الاطلاق من تساوى أداء أو مسئوليات الدولة المستوردة . وربما أمكن تفسير ذلك باختلاف وجهات نظر الدول المستوردة ، فيما يتعلق بطبيعة التزاماتهم طبقا لهذه الاتفاقية .

الاتجاه الثالث :

يتمثل هذا الاتجاه فيما تذهب اليه اليابان وغالبية الدول المتخلفة من أن الاتفاقية :

had brought satisfaction to the developed countries and growing gloom for them.

ويستند هذا الاتجاه الى القول بأن الاتفاقية لم تؤدى فى الواقع الى زيادة كبيرة فى صادراتهم من منتجات القطن . بل على العكس فى ذلك ، لقد استخدمت الاتفاقية بواسطة الكثير من الدول المستوردة كوسيلة لفرض القيود على صادرات الدول المتخلفة استنادا الى نص المادة الثالثة ، بطريقة تحكمية تتنافى مع روح الاتفاقية وأهدافها الأساسية . بالاضافة الى ذلك فان هذه القيود قد فرضت بقصد توفير حماية مصطنعة لصناعات الدول المتقدمة ، حتى تستطيع هذه الصناعات تقوية مقدرتها على المنافسة . وقد ترتب على ذلك حرمان الدول التى فى طور النمو من فرص كبيرة للتصدير ، لا شك أنهم فى مسيس الحاجة اليها لزيادة حصيلة صادراتهم ، حتى يستطيعوا تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى اليها بلادهم (١) .

ولكن يتضح من الوثائق الخاصة بالاتفاقية فى السنوات الأخيرة ، بعض التغير فى موقف الكثير من الدول المتحلقة فى الاتفاقية ، نتيجة اتباع الكثير من الدول المستوردة سياسة أكثر تحررا نحو صادراتهم من منتجات القطن . وان كان الكثير من هذه الدول المتخلفة لا زال يردد الشكوى من الصعوبات الكثيرة التى لا زالت تعترض صادراتهم فى الدول المستوردة . ونشير فيما يلى الى آرء بعض كبار مصدرى هذه السلع :

---

(١) والى حرمانهم من ميزة نسبية فى انتاج هذه السلع .

وجهة نظر اليابان :

"although some progress had been made as a result of his government's efforts to improve trade relations with major importing countries in the field of cotton textiles, there still remained a number of difficulties. Excessive fragmentation of categories and items of cotton textiles resulted in lack of flexibility and various administrative difficulties. Furthermore, reluctance on the part of importing countries to eliminate quota restrictions hampered a sound development of trade in these products".

... the existence of numerous specific limits and ceilings continued to be determental to the smooth and practical operation of the management".

وجهة نظر الهند :

"As a result of repeated admonition and pointing to the main objectives (of the Arrangement), in the last two or three years, there had been much greater tendency and willingness on the part of the developed countries to achieve some implementation".

كذلك رددت الهند شكواها من الصعوبات التي تنجم عن كثرة تجزئة بعض الدول المستوردة الحصص المقررة لها الى مجموعات ، وتقسيم كل مجموعة الى مجموعات فرعية أخرى ، وكذلك من الطريقة التحكمية التي تتبعها بعض الدول فى الاجراءات الجمركية ، فضلا عن بعض الصعوبات الادارية المتعلقة بتراخيص الاستيراد التي تواجه الهند فى بعض الدول المستوردة . وقد شارك الهند فى الشكوى من

تفتيت الحصص الاجمالية الى أجزاء كثيرا من الدول المتخلفة ، مثل الباكستان ومصر .

كذلك ردد الكثير من الدول المستوردة الشكوى من القيود التى لا زال الكثير من الدول المستوردة يضعها ضد صادراتهم من هذه السلع .

ويبدو من الضرورى للحكم على هذه الاتجاهات المختلفة بشأن كيفية سير الاتفاقية أن نبحث المسائل الآتية :

أ — حرية التجارة فى منتجات القطن .

ب — تطور التجارة الدولية فى منتجات القطن بعد الاتفاقية .

أما بالنسبة لأثر الاتفاقية الدولية على الصناعة فى الدول المتقدمة فسوف نعرض له بالتفصيل فى مناسبة أخرى ، لعدم توافر البيانات الضرورية فى الوقت الحاضر .

أولا — حرية التجارة فى منتجات القطن :

دلت الأحداث التى توالت منذ التوقيع على الاتفاقية فى صورتها الأولى على أنها لم تعد الاجراء المؤقت ، الذى كان يهدف أساسا الى ادخال قدر من النظام فى التجارة الدولية لمنتجات القطن ، حتى تعيد صناعة القطن فى الدول المتقدمة تنظيم نفسها ، بطريقة تمكنها من مواجهة التغيرات البعيدة الأثر فى الآلات وطرق الانتاج وفى هيكل انتاج وتجارة العالم فى هذه السلع . فبعد ما يقرب من عشرة أعوام على توقيعها ، لازالت هذه الاتفاقية ، وستبقى حتى عام ١٩٧٣ ، تحكم الشطر الأكبر من تجارة العالم فى منتجات القطن .

ومن ناحية أخرى فان نظرة سريعة الى الوثائق الخاصة بسير هذه الاتفاقية تؤكد أن التجارة الدولية فى هذه السلع ، أصبحت تخضع لقيود أشد كثافة من أى وقت مضى . ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل الشطر الأكبر من المسئولية عن هذا التطور الذى أدى الى انهيار حرية التجارة فى هذه السلع . فقد بدأت بمجرد التوقيع على الاتفاقية بفرض القيود التى خولتها المادة الثالثة على صادرات غالبية الدول المتخلفة الأعضاء فيها ، بطريقة تتضمن قدرا كبيرا من التعسف والتحكم ، ثم علقت رفع هذه القيود على استجابة الدول المصدرة لرغبتها فى عقد اتفاقيات ثنائية ، تمكنها من تحديد وارداتها عند المستوى الذى يحقق لصناعتها احتكارا ما يقرب من ٩٥ فى المائة من السوق الأمريكية (١) .

وقد تسربت عدوى هذه السياسة الى غالبية الدول المستوردة باستثناء الدول الاسكندنافية

(١) فى خلال العام الثالث من حياة الاتفاقية الدولية لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى فرض القيود المنصوص عليها فى المادة الثالثة ، على ٤٩ نوعا من وارداتها من منتجات القطن من الدول الآتية . الأرجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، الباكستان ، الصين الوطنية ، الهند ، اسرائيل ، جاميكا ، كوريا الجنوبية ، أسبانيا ، البرتغال ، الفلبين ، بولندا ، يوغوسلافيا ومصر . ثم أخذت الاتفاقيات الثنائية طبقا للمادة الرابعة تحل تدريجيا محل قيود المادة الثالثة فى تقييد الواردات ، وقد اتبعت بعض دول غرب أوربا نفس الاتجاه ، أنظر فى ذلك :

The GATT: Study On Cotton Textiles. Geneva 1966, p. 84.

وقد تكرر لجوء الكثير من الدول المستوردة الى المادة الثالثة خلال السنوات التالية وحتى اليوم .

وخاصة السويد ، والتى أبقت على وفائها التقليدى لفكرة حرية التجارة ، احتراما لمسئوليتها نحـــو الدول التى فى طور النمـــو .

ويتضمن الجدول الآتى القيود التى تفرضها بعض الدول المستوردة الأعضاء فى الاتفاقية الدولية على وارداتها من منتجات القطن من بعض الدول ، وهذا بالاضافة الى الرسوم الجمركية ، والـــتى يتضمن بعضها الجدول رقم ٣ ، واجراءات الاستيراد الأخرى كتراخيص الاستيراد ، والتى قد تكـــون وسيلة فعالة لتقييد الاستيراد .

جـدول رقـم ١

نظم وقيود استيراد منتجات القطن في بعض الدول في عام ١٩٦٩ ٠

الـدول المستوردة	اتفاقيات ثنائية طبقا للمادة الرابعة لتنظيم وارداته من :	قيود اعتمادا على المادة الثالثة على وارداته من :
الولايات المتحدة	كولومبيا ، اليونان ، هونج كونج ، الهند ، اسرائيل ، ايطاليا ، جاميكا ـ اليابان ، مالطة ، المكسيك ، بولندا ، البرتغال ، الباكستان ، الفلبين ، كوريا الجنوبية ، أسبانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، مصر ، تركيا ٠	الارجنتين ، البرازيل ، هندوراس ، المجر ، تونس ، ماليشيا ، رومانيا ، ترنـداد ٠
كنـدا	اليابان ، مصـر ٠	كولومبيا ، هونج كونج ، اسرائيل ، البرتغال ، كوريا الجنوبية ، ماليشيا ، الصين الوطنية ، سنغافورة ، أسبانيا ٠
بلجيكا	الهند ، باكستان ، هونج كونج ، مصر ٠	
ألمانيا الغربية	الهند ، باكستان ، هونج كونج ، مصر ٠	
فرنسا	الهند ، باكستان ، مصر ٠	
ايطاليا	الهند ، باكستان ، الصين الوطنية ، مصر ٠	الصين الوطنية ، مصر ٠
هولندا	مصر ٠	
النرويج	هونج ، كونج ٠	
أستراليا		هونج كونج ٠
النمسا	الهند ، باكستان ، اسرائيل ، مصر ٠	
الدانمارك	اليابان ، بولندا ٠	
النرزيج	هونج كونج ٠	
السويد		هونج كونج ، اليابان ٠
فنلندا	بولندا ٠	

جـدول رقـم ١ (بقية) :

نظم وقيود استيراد منتجات القطن في بعض الدول في عـام ١٩٦٩ :

الدول المستوردة	نظام الحصـص على وارداته من :	تراخيص استيراد على وارداته من :
النـرويج	بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، المانيا الشرقية ، المجر ، بولندا ، رومانيا ، اليابـان ، كوريا الجنوبيـة .	البانيا ، الصين الشعبية ، ماكو ، منجوليا ، كوريا الشماليـة ، فيتنام الشمالية ، الاتحـاد السوفييتي .
المملكة المتحـدة	هونج كونج ، الهند ، اليابان ، الاتحاد السوفييتي ، بولندا ، المجر ، رومانيـا ، بلغاريا ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيـا ، الصين الشعبية ، الجزائر ، البرازيـل ، هندوراس ، سيلان ، كولومبيا ، قبرص ، جبل طارئ ، كينيا ، لبنان ، ماكو ، ماليشيـا ، مالطة ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريـا ، الباكستان ، سوريا ، الصين الوطنية ، كوريا الجنوبية ، تايلاند ، ترنداد ، توماجـو ، تركيا ، يوغوسلافيا ، مصـر .	
النمسـا	اليابان ، المكسيك ، كوريا الجنوبيـة .	
السويـد	اليابـان .	

المصـدر :

The GATT, COT/M/10/10.12.1969, unpublished.

جـدول رقـم ٢

الرسوم الجمركية على الواردات من منتجات القطن في بعض الدول الغربية :

الوحدة : الرسم الجمركي الخاص بالدولة الأكثر رعاية كنسبة من القيمة الاجمالية للواردات ٠

	الغـــــزل	المنسوجـــــات
كنـــــدا	٠ر١٠ ـ ٢٠٪	٠ر٢٠ ـ ٠ر٢٥٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٠ر٥ ـ ٢٩٪	٧ر٧٥ ـ ٠ر٣٣٪
المملكة المتحدة	٧ر٥ ٪ ـ	٠ر١٣٪
السوق الأوربيـة	٠ر٨٪	٠ر١٤ ـ ٠ر١٦ ، ٠ر١٩٪
النمســـا	صفر ـ ٠ر١٧٪	٠ر٢٥ ، ٠ر٢٨٪
فنلنـــدا	٠ر٨ ، ٠ر٩ ، ٠ر١٢٪	٠ر٢٥ ، ٠ر٢٨ ، ٠ر٣٠ ، ٠ر٥٠٪
الـــنرويج	٠ر٥٪	٨ر٥ ـ ٠ر٢٥٪
الدانمـــارك	٠ر٥٪	٨ر٥ ـ ٠ر٢٠٪
السويـــد	صفر ، ٠ر٨ ، ١٣ر٠	٠ر١٣٪

ملاحظات على الجدول السابق :

عندما يوجد أكثر من رسم ، كما هو الحال مثلا في فنلندا بالنسبة للغزل والمنسوجات ، فـــان كل من هذه الرسوم يطبق على أنواع معينة من السلع التي تدخل ضمن المجموعة التي تخضع لهـــذا الرسم ٠ أما في حالة وجود نطاق من الأسعار ، كما هو الحال في الولايات المتحدة بالنســـبة لكل من الغزل والمنسوجات ، فان السلع التي تدخل في المجموعة تخضع لرسوم جمركية مختلفـــة٠

المصـــدر : The GATT, A Study of Cotton Textiles, Geneva, 1966. p. 80.

ويلاحظ أن الرسوم الجمركية تزيد مع زيادة درجة تصنيع السلعة المستوردة ، فهى أعلى بالنسبة للمنسوجات عنها بالنسبة للغزل . فضلا على هذا ، فان الكثير من الدول المتقدمة فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية تطبق أكثر من تعريفة جمركية واحدة على وارداتها . فالمملكة المتحدة مثلا تسمح بالاستيراد الحر من دول الكومنولث أعمالا لنظام التفضيل الامبراطورى ، كما تربطها بدول منطقة التجارة الحرة علاقة خاصة تسمح بمعاملة جمركية ممتازة لوارداتها من هذه الدول . كذلك من المعروف أن واردات دول السوق الأوربية من داخل السوق أصبحت تتمتع الآن بالاعفاء الجمركى . ولا شك أن مثل هذه النظم الجمركية تجعل الكثير من الدول المتخلفة فى وضع لا تحسد عليه فى أسواق الدول المستوردة ، التى تأخذ بنظام التمييز فى المعاملة الجمركية .

من هذا يتضح أن التجارة الدولية فى منتجات القطن قد أصبحت مثقلة بقيود كثيفة تحد بشكل واضح من التوسع ، الذى قيل أنه يشكل أحد الأهداف الأساسية للاتفاقية الدولية . فضلا عن هذا فان الكثير من الدول المستوردة ، قد اتخذت من النصوص المقيدة فى هذه الاتفاقية ، ذريعة لزيادة كثافة هذه القيود بطريقة تتنافى مع أهدافها .

أما بالنسبة لمستقبل هذه التجارة فلا شك فى وجود أكثر من سبب للتشاؤم ، الأمر الذى يستلزم الكثير من الحذر ، عند التفكير فى توسيع قطاع الصادرات ، فى صناعة القطن فى الدول التى فى طور النمو .

ثانيا — تطور التجارة الدولية فى منتجات القطن بعد الاتفاقية :

يتضمن الجدول الآتى بيانا بصادرات العالم والدول الأعضاء من منتجات القطن فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٦٧ . ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

صادرات العالم :

زادت قيمة صادرات العالم من هذه السلع من ٢٢٨٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٣ الى ٣٠٢٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، ثم الى ٣٨١٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى بأكثر من ٩٢ مليون دولار سنويا

فى المتوسط خلال المدة الأولى ، وبأكثر من ١٣٢ مليون دولار سنويا فى المتوسط خلال الفترة الثانية .

ويلاحظ أن صادرات الغزل والنسيج لا زالت تستغرق الشطر الأكبر من صادرات العالم من هذه السلع ، وان كانت الزيادة الضخمة نسبيا فى صادرات الملابس قد أدت الى زيادة أهميتها النسبة ضمن مجموعة منتجات القطن منذ عام ١٩٥٣ ، حتى وصلت الى ما يقرب من ٤٠ فى المائة من جملة صادرات هذه السلع فى عام ١٩٦٧ .

صادرات الدول الأعضاء جميعا :

زادت قيمة صادرات الدول الأعضاء من ١٩٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٣ الى ٢٣١٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، ثم الى ٢٩٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ . ويلاحظ فى نفس الوقت ، أن نصيب الدول الأعضاء فى صادرات العالم من مجموعة منتجات القطن قد نقص من ٨٥ فى المائة فى عام ١٩٥٣ الى ٧٧ فى المائة عام ١٩٦١ ، وبقى عند نفس النسبة فى عام ١٩٦٧ . وفى داخل هذه المجموعة نجد أن نصيب الأعضاء فى صادرات الغزل والنسيج قد نقص من ٨٤ فى المائة عام ١٩٥٣ ، الى ٧٦ فى المائة عام ١٩٦١ ، ثم الى ٧٥ فى المائة عام ١٩٦٧ . أما نصيب الدول الأعضاء فى صادرات مجموعة الملابس فقد نقص من ٩١ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ٧٧ فى المائة عام ١٩٦١ ، ثم زاد الى ٨٠ فى المائة عام ١٩٦٧ .

ويرجع النقص فى نصيب الدول الأعضاء فى صادرات المجموعة كلها ، الى زيادة صادراتهم منها بمعدل أقل من معدل الزيادة فى صادرات غير الأعضاء .

فضلا عما سبق ، يلاحظ أن صادرات الأعضاء قد زادت بحوالى ٦٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٦١ ، وبحوالى ٩١ مليون دولار سنويا فى المتوسط فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧ .

صادرات الدول المتقدمة اقتصاديا :

نقصت صادرات الدول المتقدمة الأعضاء من صادرات المجموعة كلها من ١٤٢٠ مليون دولار الى ١٣٦٠ مليون دولار فيما بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٦١ ، ثم زادت الى ١٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ . وكان النقص فى صادراتهم خلال الفترة الأولى ، نتيجة النقص فى صادرات الغزل والمنسوجات ، الذى كان أكبر من أن تعوضه الزيادة التى حدثت فى صادراتهم من الملابس ، أما الزيادة خلال المدة الثانية فترجع الى زيادة صادراتهم من الملابس ، فى حين نقصت صادراتهم من الغزل والمنسوجات .

وفى نفس الوقت نقص نصيب هذه الدول فى صادرات العالم من كل مجموعة القطن من ٦٢ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ٤٥ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، نتيجة هبوط صادراتهم منها بالمقارنة بالزيادة التى سجلتها صادرات العالم خلال نقص الفترة ، ثم الى ٤٤ فى المائة فى عام ١٩٦٧ ، وذلك نتيجة زيادة صادراتهم بمعدل أقل من الزيادة فى صادرات العالم خلال نقص الفترة . وفى داخل مجموعة منتجات القطن نلاحظ أن نصيب الدول المتقدمة فى الغزل والمنسوجات قد نقص من ٦١ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ٤٣ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، ثم الى ٣٩ فى المائة فى عام ١٩٦٧ ، فى حين نقص نصيبهم فى صادرات العالم من الملابس من ٦٩ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ٥١ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، ولكنه ارتفع الى ٥٥ فى المائة فى عام ١٩٦٧ .

وتدل المعلومات المتاحة على أن المعاملة الممتازة التى تلقاها صادرات الدول المتقدمة الى أسواق بعضها والتى تمثل المنفذ الأساسى لصادراتهم ، فضلا عن القيود الكثيفة التى تفرض على صادرات اليابان والدول المتخلفة الى أسواقهم ، انما تعتبر أحد الأسباب الرئيسية فى زيادة صادراتهم من هذه السلع خلال الفترة الثانية (١) .

(1) The GATT: COT/M/5/4.11.1965 and COT/M/10./10.12.1969

جدول رقم (٣)

قيمة صادرات العالم من غزل ونسيج القطن ونصيب الدول الاعضاء (الدول المتقدمة واليابان والدول المتخلفة) فى صادرات العالم

الوحدة : مليون دولار أمريكى

السنة	صادرات العالم من الغزل والنسيج			٪ صادرات الاعضاء جميعا			٪ صادرات الدول المتقدمة		
	أ	ب	جـ	٪ أ	٪ ب	٪ جـ	٪ أ	٪ ب	٪ جـ
١٩٥٣	٢٢٥٠	٢٣٠	٢٢٨٠	٨٤	٩١	٨٥	٦١	٦٩	٦٢
١٩٦٠	٢٣٦٠	٧٤٠	٢١٠٠	٧٦	٨٠	٧٧	٤٢	٤٩	٤٣
١٩٦١	٢٢٤٠	٧٨٠	٣٠٢٠	٧٦	٧٧	٧٧	٤٣	٥١	٤٥
١٩٦٥	٢٣٩٠	١٢١٠	٣٦٠٠	٧٦	٨٠	٧٧	٣٨	٥٤	٤٣
١٩٦٦	٢٤٤٠	١٣٥٠	٣٧٩٠	٧٥	٨١	٧٧	٣٧	٥٦	٤٤
١٩٦٧	٢٤٠٥	١٤١٠	٣٨١٥	٧٦	٧٨	٧٧	٣٩	٥٥	٤٤

تابع /جدول رقم (٣)

السنة	٪ صادرات اليابان			٪ صادرات الدول المتخلفة		
	٪ أ	٪ ب	٪ ج	٪ أ	٪ ب	٪ ج
١٩٥٣	١٠	٩	١٠	١٣	١٣	١٣
١٩٦٠	١٧	١١	١٦	١٧	٢٠	١٨
١٩٦١	١٧	١١	١٦	١٦	١٥	١٦
١٩٦٥	١٤	٩	١٣	٢٤	١٧	٢١
١٩٦٦	١٣	٩	١١	٢٥	١٦	٢٢
١٩٦٧	١١	٧	١٠	٢٦	١٦	٢٣

ملاحظات : أ ـ قيمة صادرات العالم من الغزل والمنسوجات (SITC 65)

ب ـ قيمة صادرات العالم من الملابس (SITC 841)

جـ ـ أ + ب

المصدر : The CATT, A Study on Cotton Texitiles, Geneva. 1967 and COT/M/10.12.1969.

صادرات اليابان :

زادت صادرات اليابان من مجموعة منتجات القطن من ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٣ ، الى ٤٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، ثم نقصت الى ٣٧٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى بزيادة سنوية تساوى ٣٣ مليون جنيه تقريبا فى المتوسط خلال الفترة الأولى ، ونقص يبلغ ١٥ مليون جنيه تقريبا فى المتوسط خلال الفترة الثانية .

ويلاحظ فى نفس الوقت ، أن نصيب اليابان من صادرات العالم فى المجموعة كلها قد زاد من ١٠ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ١٦ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، ثم نقص الى ١٠ فى المائة عام ١٩٦٧ . أما نصيب اليابان فى صادرات كل من الغزل والمنسوجات من ناحية ، ومن الملابس من ناحية أخرى ، فقد زاد خلال الفترة الأولى ونقص خلال الفترة الثانية ، أى منذ عقد الاتفاقية .

وتدل المعلومات المتاحة على أن القيود الكثيفة التى تعرضت لها صادرات اليابان من هذه السلع فى أغلب الدول المتقدمة اقتصاديا ، قد لعبت دورا أساسيا فى النقص الذى اعترى صادرات اليابان خلال المدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ (١) .

صادرات الدول المتخلفة :

زادت صادرات الدول المتخلفة الأعضاء من ٢٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٣ ، الى ٥٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، ثم الى ٨٦٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى بمقدار ٣٦ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال الفترة الأولى ، وبمقدار ٤٠ مليون جنيه سنويا فى المتوسط خلال الفترة الثانية

---

(١) The GATT, COT/M/5/11.4.1966 and COT/M/10/10.12.1969.

أنظر أيضا الجدولين رقم ١ و ٢ فى هذا المبحث .

ويلاحظ أن نسبة مجموعة الغزل والمنسوجات فى صادرات هذه الدول تصل الى حوالى ٧٥ فى من مجموع صادراتهم وهى أعلى بكثير من نسبة هذه المجموعة فى صادرات الدول المتقدمة .

ويلاحظ فى نفس الوقت زيادة نصيب هذه الدول فى صادرات العالم من جميع منتجات القطن من ١٣ فى المائة فى عام ١٩٥٣ ، الى ١٦ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، ثم الى ٢٣ فى المائة فى عام ١٩٦٧ . ويرجع ذلك الى زيادة صادرات هذه الدول بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى صادرات العالم . وكذلك يلاحظ زيادة نصيب هذه الدول فى صادرات مجموعة الغزل والمنسوجات من ناحية ، ومجموعة المنسوجات من ناحية أخرى ، خلال المدتين الأولى والثانية .

واردات الدول المتقدمة من الدول المتخلفة :

يتضح من الجدول الآتى أن واردات الدول المتقدمة الأعضاء فى الاتفاقية من جميع دول العالم قد زادت من ١٣٤٧ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، الى ٢٠٨٤ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أن واردات عام ١٩٦٧ كانت أعلى من واردات عام ١٩٦١ ، بحوالى ٥٨ فى المائة .

أما واردات هذه الدول من الدول الأعضاء فقد زادت من ١١٨٩ مليون دولار فى عام ١٩٦١ الى ١٨٠٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها كانت فى هذه السنة أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٦١ بحوالى ٥٢ فى المائة . أما واردات هذه الدول من الدول غير الأعضاء فقد زادت من ١٥٨ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، الى ٢٧٩ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها كانت أعلى فى عام ١٩٦٧ مما كانت عليه فى عام ١٩٦١ بحوالى ٧٧ فى المائة .

وقد أدى ذلك الى نقص نصيب الدول الأعضاء فى واردات الدول المتقدمة من ٨٨ الى ٨٧ فى المائة فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٧ ، فى حين زاد نصيب غير الأعضاء من ١٢ الى ١٣ فى المائة خلال نفس الفترة . وقد كان هذا التطور مصدرا لشكوى مجموعة الدول المتخلفة واليابان ، على أساس أن صادراتهم تتعرض لقيود أكثر من تلك التى تتعرض لها صادرات غير الأعضاء (١) .

ويتضح من نفس الجدول أن واردات الدول المتقدمة من بعضها قد زادت من ٧٤٣ مليون دولار فى ١٩٦١ ، الى ١٠٥٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها كانت فى العام الأخير أعلى من مستواها فى عام ١٩٦١ بحوالى ٤٢ فى المائة . أما واردات هذه الدول من اليابان فقد زادت من ١٦٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، الى ٢١٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها كانت فى عام ١٩٦٧ أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٦١ بحوالى ٣٦ فى المائة . أما واردات هذه

---

(1) The GATT, COT/M/10/10.12.1969

الدول من مجموعة الدول المتخلفة الأعضاء فقد زادت من ٢٨٦ مليون دولار فى عام ١٩٦١ ، الى ٥٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٦٧ ، أى أنها كانت فى هذه السنة أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٦١ بحوالى ٨٦ فى المائة .

ونلاحظ فى نفس الوقت أن نصيب الدول المتقدمة فى هذه الواردات قد نقص من ٥٥ فى المائة فى عام ١٩٦١ ، الى ٥١ فى المائة فى عام ١٩٦٧ ، كما نقص نصيب اليابان من ١٢ الى ١٠ فى المائة ، فى حين زاد نصيب الدول المتخلفة من ٢١ الى ٢٦ فى المائة خلال هذه الفترة . ومن ذلك يتضح أن الدول المتقدمة لا زالت تستورد أكثر من نصف واردات من دول المجموعة الأولى من بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، فضلا عن هذا فان معدل الزيادة فى وارداتها من الدول المتخلفة خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، كان أقل من معدل الزيادة فى هذه الواردات خلال الفترة السابقة على عقد الاتفاقية .

جدول رقم (٤)

واردات الدول المتقدمة الاعضاء من منتجات القطن :

الوحدة : مليون دولار امريكى

البيـــان	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
من العالم اجمع	١٣٤٧,٠٠٠	١٤٢٩,٠٠٠	١٥٦٨,٣٠٠	١٧٧٧,٦٠٠	١٨٤٩,٤٠٠	٢٠٧٨,٨٠٠	٢٠٨٣,٦٠٠
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١٠٦	١١٦	١٣٢	١٣٧	١٥٤	١٥٥
من جميع الاعضاء	١١٨٩,٢٠٠	١٢٨٥,٤٠٠	٢٣٨٠,٤٠٠	١٥٥٢,٣٠٠	١٩١٤,١٠٠	١٨٠٠,٦٠٠	١٨٠٤,٨٠٠
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١٠٦	١١٦	١٣٠	١٦١	١٥١	١٥٢
٪ من كل الواردات	٨٨	٨٨	٨٨	٨٧	٨٧٪	٨٧٪	٨٧٪
من الدول المتقدمة	٧٤٣,٠٠٠	٧٥٤,٣٠٠	٨٢٢,٠٠٠	٩٠٣,٤٠٠	٩٥٥,٣٠٠	١٠٧٩,٦٠٠	١٠٥٥,١٠٠
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١٠١	١١٠	١٢١	١٢٨	١٤٥	١٤٢
٪ من كل الواردات	٥٥	٥٣	٥٢	٥٠	٥١	٥٢	٥١
من اليابـان	١٥٩,٨٠٠	١٨٤,٨٠٠	١٦٨,٦٠٠	١٨٤,٤٠٠	٢٠٣,٨٠٠	٢٠٧,٨٠٠	٢١٦,٨٠٠
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١١٦	١٠٦	١١٥	١٢٨	١٣٠	١٣٦
٪من كل الواردات	١٢	١٣	١١	١١	١١	١٠	١٠
من الدول النامية	٢٨٦,٤٠٠	٣١٩,٣٠٠	٣٨٩,٨٠٠	٤٦٤,٥٠٠	٤٥٥,٠٠٠	٥١٣,٢٠٠	٥٣٢,٩٠٠
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١١١	١٣٦	١٦٣	١٥٩	١٧٩	١٨٦
٪ من كل الواردات	٢١	٢٢	٢٥	٢٦	٢٥	٢٥	٢٦

المصدر : الوثائق المذكورة فى الجدول رقم (٣)

ولكن هل معنى هذه الزيادة فى واردات الدول المتقدمة من الدول المتخلفة ، أن الأولى قد أوفت بالتزاماتها ، طبقا للاتفاقية الدولية ، بأن توفر للثانية فرصا متزايدة للتصدير الى أسواقها .

لا بد أن نؤكد أن موقف الدول المتقدمة من صادرات الدول النامية الى أسواقها قد اختلف من دولة لأخرى . ويمكن القول بصفة عامة أن الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة تتسم أساسا بالرغبة فى تقييد وارداتها من الدول المتخلفة واليابان ، وذلك حتى تضمن لصناعتها الوطنية السيطرة على الشطر الأكبر من السوق الأمريكية . أما كندا والمملكة المتحدة فقد اتبعتا سياسة أكثر تسامحا نحو صادرات الدول المتخلفة الى أسواقهم ، ولا شك أن التزامات هاتين الدولتين نحو بعض الدول المتخلفة التى تدخل فى مجموعة الكومنولث طبقا لنظام التفضيل الامبراطورى ، قد لعبت دورا أساسيا فى تشكيل هذه السياسة المتسامحة . أما الدول الأعضاء فى السوق الأوربية ، فقد اتبعت سياسة أقل تقييدا ضمن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما حاولت بعض هذه الدول الوفاء بالتزاماتها طبقا للاتفاقية الدولية ، وان كان البعض الأخر من هذه الدول قد لجأ الى استخدام النصوص المقيد فى هذه الاتفاقية بطريقة تحكمية أحيانا . أما الدول الاسكندنافية ، وخاصة السويد ، فقد اتبعت سياسة اتسمت بالتحرر نحو صادرات الدول المتخلفة اليها (١) .

ويوضح الجدول الآتى نصيب الواردات فى استهلاك الدول المتقدمة من الغزل والنسيج :

---

(١) راجع بحث المؤلف المنشور فى مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧٠ . وكذلك المبحث الثالث من هذا البحث حيث تعرض شئ من التفصيل لمدى التزام الدول المختلفة بنصوص الاتفاقية الدولية ، عند بحث أثر الاتفاقية الدولية على صادرات مصر من الغزل والنسيج .

جدول رقم (٥)

نسبة الواردات الى الاستهلاك المحلى من الغزل والمنسوجات فى بعض الدول :

الاعضـــاء	الغـــزل			المنســـوجات		
	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
استراليا :						
١٩٦١	١٥	١	١	٨٤	٦٥	٥٨
١٩٦٧	٧	٤	٤	٨٦	٧٨	٦٠
النمسا :						
١٩٦١	١٢	٤	١	٣٠	١٣	٨
١٩٦٧	٢٨	٢١	٦	٣٢	١٩	٧
كنـــدا :						
١٩٦١	٦	١	١	٣٩	٩	٨
١٩٦٧	٨	٦	٥	٤٠	٢١	١٤
الدانمارك :						
١٩٦١	٣٥	١١	١٠	٦٣	٢٣	١٣
١٩٦٧	٤٨	٣١	٢٨	٦٩	٣٢	١٩
السويـــد :						
١٩٦١	٢٠	١٣	١٢	٣٦	١٨	١٢
١٩٦٧	٣٦	٢٩	٢٦	٥٥	٣٥	١٧
النرويـــج :						
١٩٦١	٣٩	١١	١٠	٥٨	١٣	٦
١٩٦٧	٤٢	٢٣	١٣	٥٦	٢٠	٨
فنلنـــدا :						
١٩٦١	١٣	٣	٢	٢٠	٥	١
١٩٦٧	١٤	١١	١٠	٢٦	١٤	٦
السوق الاوربية :						
١٩٦١	١	١	١	٦	٥	٢
١٩٦٧	٢	١	١	١٠	٨	٣
المملكة المتحدة :						
١٩٦١	٧	٥	٥	٤٠	٣٠	٢٦
١٩٦٧	٩	٨	٧	٤٦	٣٩	٣٢
الولايات المتحدة :						
١٩٦٧	—	—	—	٢	٢	٢

ملاحظات :
(١) نسبة الواردات جميعا الى الاستهلاك المحلى .
(٢) نسبة الواردات من الدول المتقدمة الى الاستهلاك المحلى
(٣) نسبة الواردات من الدول النامية واليابان وبولندا الى الاستهلاك المحلى .

المصدر : الوثائق المذكورة فى الجدول رقم ٣ .

ويتضح من هذا الجدول أن واردات الدول المتقدمة من الدول المتخلفة من الغزل ، لا زالت تمثل نسبة بسيطة من الاستهلاك المحلى فى أغلب الدول المتقدمة ، على الرغم من زيادة هذه النسبة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧ . ويستثنى من ذلك الدول الاسكندنافية ، حيث تصل نسبة الواردات الى الاستهلاك المحلى من هذه السلعة فى عام ١٩٦٧ حوالى ٢٨ فى المائة فى الدنمارك و ٢٦ فى المائة فى السويد و ١٣ فى المائة فى النرويج ، بالمقارنة بـ ١ فى المائة فى الولايات المتحدة والسوق الأوربية و ٧ فى المائة فى المملكة المتحدة فى نفس العام . أما نصيب الواردات من المنسوجات فى الاستهلاك المحلى فى هذه الدول ، فهى أعلى بكثير مما عليه الحال بالنسبة للغزل .

ويلاحظ أن نصيب الواردات من الدول المتخلفة فى الاستهلاك المحلى قد زادت فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧ . ويلاحظ فى نفس الوقت أن هذه النسبة مرتفعة نسبيا فى حالة استراليا والمملكة المتحدة والدول الاسكندافية ، بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لم تتعدى نسبة الواردات من الدول المتخلفة واليابان فى عام ١٩٦٧ أكثر من ٥ فى المائة من الاستهلاك المحلى بالمقارنة ، بـ ٣٢ فى المائة فى حالة المملكة المتحدة و ١٧ فى المائة السويد و ١٩ فى المائة فى الدانمارك و ٦٠ فى المائة فى استراليا .

ويؤكد ما سبق أن فرص التصدير المفتوحة للدول المتخلفة فى الدول المتقدمة لا زالت محدودة فى أغلب الحالات . ولا شك أن ذلك يعكس رغبة الدول المتقدمة فى حماية صناعتها الوطنية من خلال تقييد الواردات ، وخاصة من الدول المتخلفة واليابان .

س.أ

المبحث الثالث

أثر الاتفاقية على صادرات مصر من منتجات القطن

اشتركت مصر فى هذه الاتفاقية عند توقيعها فى اول اكتوبر عام ١٩٦٢ .

ونشير فيما يلى الى تطور تجارتها فى غزل ونسيج القطن مع الدول الاعضاء فى هذه الاتفاقيه .

الواردات :

تدل البيانات المتاحة على ان واردات مصر من هذه السلع من جميع دول العالم كانت معدومه قبل عقد الاتفاقية بعدة سنوات ، وذلك نتيجة سياسة تقييد الاستيراد التى كانت تهدف الى حماية الصناعة المصرية ، وبسبب العجز الكبير فى ميزانها التجارى . وقد استمر الامر كذلك بعد عقد الاتفاقية ، الى ان بدأت فى عام ١٩٦٥ استيراد كميات من الغزل السميك لاستخدامة فى صناعة المنسوجات السميكه بدلا من الغزل المصرى .

ويوضح الجدول الاتى واردات مصر من الغزل ومصادر هذه الواردات فى السنوات الاخيرة .

جدول رقم

" واردات مصر من غزل القطن " الوحده : طن متري .

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
العالم كله	٢٠٣	٣٣٧١	٣٠٧٢	١٧١٣
الهند	٢٠٣	—	٣٠٧٢	١٠٠٩
سوريا	—	—	—	٧٠٤
دول أخرى	—	—	—	—

المصدر : الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات بالجمهورية العربيه المتحده ، سنوات متفرقه .

اما واردات مصر من النسيج فتكاد تكون معدومه منذ مدة طويلة .

الصـــــادرات :

تتضمن الجداول الاتيه بيانا بتوزيع صادرات مصر من غزل ونسيج القطن بين مجموعة الدول الاعضاء فى الاتفاقية ومجموعة الدول غير الاعضاء منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٩ ، وكـــذلك الصادر من كل من السلعتين الى كل دولة على حـدة .

ويتضح من هذه الجداول مايلـــى :-

١ ـ زادت صادرات مصر من الغزل الى الدول الاعضاء فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٤ بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى صادراتها الى غير الاعضاء ، خلال نفس الفـــترة مما أدى الى زيادة نصيب الدول الأعضاء فى هذه الصادرات زيادة كبيرة خـــلال الثلاث سنوات التالية لسنة الأساس ، أى عام ١٩٦١ . ولكن فيما بين عامـــى ١٩٦٥ و ١٩٦٨ نقصت صادرات الغزل الى الدول الأعضاء بشكل واضح ، فـــى حين زادت صادرات نفس السلعه الى غير الأعضاء زيادة كبيرة ، مما ادى الـــى نقص نصيب الدول الأعضاء فى صادرات مصر حتى بلغ ١٦ فى المائه من مجمـــوع الصادرات ، بالمقارنة بأكثر من ٤٠ فى المائه من المتوسط فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤ .

ولكن يلاحظ ان الصادرات الى الأعضاء زادت فيما بين عامى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى صادرات غير الأعضاء ، مما أدى الى ارتفـــاع نصيب الأعضاء فى صادرات مصر من هذه السلعه من ١٦ الى ٢٧ فى المائـــه ، وهبوط نصيب غير الأعضاء من ٨٤ الى ٧٣ فى المائـــه .

ولكن يلاحظ أن نصيب غير الأعضاء قد ظل دائما أعلى بكثير من نصيـــب الاعضـــاء .

جدول رقـــم (٧)

" صادرات مصر من غزل القطن الى الدول الاعضاء "

الوحدة : طن متري

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
العالـــم	١٨٢٠٠	٢٠٨١٦	٢٨٧٥٢	٢٧٥٩٠	٤١١٥٦	٤٠٧٣٧	٣٧٩٧٦	٣٩٢٧٦	٤٧٧١٨
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١١٤	١٥٧	١٥١	٢٢٦	٢٢٣	٢٠٨	٢١٦	٢٦٢
الاعضـــاء	٥٨٠٠	٩٧٠٥	١١٠٣٧	١١٥٧٣	١١٦٧١	٨٧٥٧	٦٠١٢	٦٢٣٢	١٣٢٠٦
٪من العالم	٣٢٪	٤٧٪	٣٨٪	٤٢٪	٢٨٪	٦١٪	١٦٪	١٦٪	٢٧٪
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١٦٧	١٩٠	١٩٩	٢٠١	١٥١	١٠٤	١٠٧	٢٢٧
غير الاعضـاء	١٢٢٠٠	٠٠٠٠٠	١٧٧١٥	١٦٠١٧	٢٩٤٨٥	٣١٩٨٠	٣١٩٦٤	٣٣٠٤٤	٣٤٥١٢
٪ من العالم	٦٨٪	٥٣٪	٦٢٪	٥٨٪	٧٢٪	٧٩٪	٨٤٪	٨٤٪	٧٣٪
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	٩١	١٤٥	١٣١	٢٤١	٢٦٢	٢٦٢	٢٧١	٢٧٧

المصدر : الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، سنوات مختلفة .

٢ ـ زادت صادرات مصر من المنسوجات فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى صادرات هذه السلعة الى الدول غير الأعضاء ، مما أدى الى زيادة نصيب الدول الأعضاء فى صادرات هذه السلعة . واستمرت الصادرات فى الزيادة فيما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ فى حين نقصت صادراتها الى غير الأعضاء بين هذين العامين . ثم بدأت الصادرات الى الأعضاء فى التناقص خلال الثلاث أعوام التاليه ، ثم أخذت فى الارتفاع من جديد خلال بقية المدة ، مما أدى الى تحسن نصيب هذه الدول فى صادرات مصر .

اما صادرات المنسوجات الى الدول غير الأعضاء فقد استمرت فى التناقص حتى عام ١٩٦٤ ، ثم بدأت فى التحسن حتى نهاية المدة ، ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة السنوية لصادرات الدول الأعضاء ، الأمر الذى ترتب عليه نقص نصيب غير الأعضاء فى صادرات هذه السلعه .

ولكن يلاحظ أن نصيب غير الأعضاء فى صادرات هذه السلعه قد ظل دائما أعلى بكثير من نصيب الأعضاء . كما ان نصيب غير الأعضاء أعلى فى حالة المنسوجات منه فى حالة الغزل .

جدول رقم (٨)

" صادرات مصر من نسج القطن الى الدول الاعضاء "
" وغير الأعضاء فى الاتفاقية " .

الوحدة : طن متري

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
العالم	١١٧٠٠	١٣٦٧٩	١٤٧١٥	١٣٢٩٥	١٤٤٩٦	١٤٦١١	١٦٩٣٥	٢٠١٧٤	٢١٩٧٣
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١١٧	١٢٥	١١٤	١٢٣	١٢٣	١٤٤	١٧٢	١٨٨
الاعضاء	١٩٠٠	٣٠٤٩	٥٥٢٩	٤٣٦٦	٣٧١٤	٢٩٤٥	٤٦٤٨	٦١٥٩	٧١١٩
٪ من العالم	١٦٪	٢٢٪	٣٧٪	٣٢٪	٢٦٪	٢٠٪	٢٧٪	٣٠٪	٣٢٪
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١٦٠	٢٩١	٢٢٩	١٩٥	١٥٥	٢٤٤	٣٢٤	٣٧٤
غيرالاعضاء	٨٩٠٠	١٠٦٣٠	٩١٨٦	٨٩٢٩	١٠٧٨٢	١١٦٦٦	١٢٢٨٧	١٤٠١٥	١٤٨٥٤
٪ من العالم	٨٤٪	٧٨٪	٦٣٪	٦٨٪	٧٤٪	٨٠٪	٧٣٪	٧٠٪	٦٨٪
١٩٦١=١٠٠	١٠٠	١١٩	١٠٣	١٠٠	١٢١	١٣١	١٣٨	١٥٧	١٦٦

المصدر : الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات بالجمهورية العربية المتحدة، سنوات مختلفة .

جدول رقم (٩)

" صادرات مصر من الغزل الى الدول الاعضاء فى الاتفاقية "

الوحدة : طن متري

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
استراليا	—	٣	٩	٢٦	٦٧	—	—	٨٩	٨٨	ع٠م
الولايات المتحدة	١٠١١	٤٢٦	١٦٦٤	٨٩٦	١١٣	٤٨	—	٦٧٣	١٥١٩	٧٨٥
كندا	—	—	—	١٩	٥٦	—	—	٩٨	٧٩	٤٨٢
السوق المشتركة						٢٠٢٩	٤٤٨٥	٢٣١٥	١٩٢٥	٨٣٢٥
بلجيكا	٧٢٢	٥١٤	٩٤١	٣٩٢٠	٣٢٣١	٦١٩	—	٢٥٠	١٥٣٣	٤٢٤١
فرنسا	—	—	—	١	١	—	—	—	—	١٥
المانيا الغربية	٤٢٣٨	٢٣٥٣	٢٧٢٤	٢٧٩٤	٥٣٨٤	٦١٩٠	—	١٩٢٨	٣٣٩	٤٠٣٨
ايطاليا	—	—	—	١	—	—	—	—	—	٢٤
هولندا	٣١	١٩٧	٨٠	٣١	٢٥٧	٢٢٠	—	١٢٧	٥٣	٧
الدانمارك	٣٨٥	٧٩٤	١٤٩٨	١٠١٤	١٤٩٤	٢٢٠٠	—	٨٣٦	٨٤٣	٩٢٣
السويد	٤٤٩	٦٠٩	١٥٤٥	١٣١٠	١١٦٩	١٠٤٠	—	٦٤٦	٧٢٧	٨٤٤
النرويج	٥٩٧	٤٠١	٥٢٨	٥١٧	٤٤٦	٤٩٠	—	٣٨٩	٢٩٨	٤٤١
فنلندا	٤٣	٦	١١	٣٨	٢٧١	٤١٦	—	٥٤٥	٤٧٠	٤٦٨
المملكة المتحدة	٣١٢	٣١٨	٢٦٠	٢٠٣	٤٤٣	—	—	١٢٩	١١٢	٢٠٦
النمسا	٤٤٤	١٢٩	٢١١	١٣٦	٨٨	١٤٠	—	٦٠	٩٥	١٥٦
اليونان	٦٠	٢٠	٣٠٥	١	—	—	—	—	—	—
اسبانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
البرتغال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بولندا	—	—	—	١٠	—	—	—	—	١٧	٢٣١
ايرلندا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليابان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

تابع " صادرات مصر من الغزل الى الدول الأعضاء فى الاتفاقية "

"الوحدة بالطن متري"

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
يوغسلافيا	١٩١٢	٥٥٩	—	—	١٨٠	—	—	٩١	١٥٢	٣١٢
الهند	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الباكستان	—	٣٦	٢١٤	١٦٤	٣٠٣	٤٧٩	—	٢١٢	٦٥	—
هرنج كونج	٦٤	١	—	—	—	—	—	—	—	—
تركيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اسرائيل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كوريا ج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصين الوطنية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جاميكا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المكسيك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كولومبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ورسالة المؤلف السابق الاشارة اليها .

جدول رقم (١٠)

" صادرات مصر من نسيج القطن الى الدول الاعضاء فى الاتفاقية "

الوحدة : طن مترى

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	٦٩
استراليا	٢١	٤	٩	١٠٤	٦٦	٢٢	—	٧	١٢	غ٠م
الولايات المتحدة	٥٥٠١	٤٧٨	١٩٦٨	٤١٦٢	٢٥٦١	٢١٣١	—	٢٦٧٧	٣٤٤٥	٣٥٣٩
كندا	—	٥٧	١٠	—	—	—	—	٥	—	—
السوق المشتركة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بلجيكا	١٧	—	٤٤	١	٤	—	—	٢	٦٣	٤٠
فرنسا	—	—	—	٢١	١٤٢	٦	—	—	٤٣	١٨٦
المانيا الغربية	٨٧	٧٩	١٠	٧٤	٥٩	٤٧	—	٤٣	٤١	١٢٤
ايطاليا	٤٧	٢٣٤	١٥٧	١٣٨	١٥٧	٣٠٢	—	١١٥٨	١٤٧١	١٤٨٩
هولندا	٦١٢	٣٩٦	٣١١	١٧٤	٣١٢	٢٩٩	—	٥٦	٨٤	٥٣٢
الدانمارك	٥٩	٥٤	١٢٥	٨٨	١٥١	٩٨	٨٥	١٩٦	١٠٢	٧٣
السويد	١٤	٢٠	٤٦	٦١	٥١	١٥٨	٥٨	١٠	١٠١	٦٦
النرويج	١٠	٨	٥٦	٣٥	٣٥	١٠	٣	٤	٢	٤
فنلندا	٥	١٠	—	١	—	—	—	—	—	—
المملكة المتحدة	٧٧٨	٤٧١	٢٦٦	٦٦٠	٨٢٨	٦٤١	١١٤	٤٩٠	٧٩٥	٧٨٨
النمسا	١٩٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليونان	٧٢	—	٩	١٩	١٧	٢٠	—	٧	٩	—
البرتغال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
بولندا	—	—	—	—	٣٨٦	٦	—	—	١٣٧	٢٠٧
ايرلندا	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	—
اليابان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
يوغوسلافيا	٢٣	٥٧	—	٣٤	٢٥٨	٢٨٨	غ٠م	٣	—	—

ب ـ تابع "صادرات مصرمن نسيج القطن الى الدول الاعضاء فى الاتفاقية "

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الهنـــد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الباكستان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
هونج كونج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تركيـــا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اسرائيل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كوريـــاج	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصين الوطنية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جامبكـا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المكسيك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كولو مبيـا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ورسالة المؤلف السابق الاشارة اليها .

بعد هذه الملاحظات العامة سنحاول معرفة الى أى مدى أثرت الاتفاقية الدولية على صادرات مصر من هذه السلع الى أسواق الدول المتقدمة فى غرب اوربا وامريكا الشمالية ، خلال المدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٩ . بعباره أخرى هل أدى تخفيف بعض الدول القيود التى كانت مفروضه على صادرات مصر فى هذه السلع ، الى اتاحة الفرصة لمصر لكى تزيد من صادراتها الى أسواقها . وهل أدى فرض بعض الدول قيود على صادراتها من هذه السلع ، استنادا الى النصوص المقيدة بالاتفاقية ، الى هبوط هذه الصادرات .

الولايات المتحده الامريكيـــة :

يمكن القول ان الاتفاقية الدولية كانت نتيجة مباشرة للزيادة الحاده فى واردات الولايـات المتحده الامريكية من منتجات القطن ، وعلى الاخص من اليابان والدول التى فى طور النمو فـــى نهاية الخمسينات وبداية الستينات . اذ ترتب على هذه الزيادة اتجاه الولايات المتحـــــده الامريكية ، تحت ضغط انصار الحماية فيها ، الى الضغط على الكثير من الدول المصـــدره ، لكى تباشر نوعا من التقييد الاختيارى على صادراتها الى السوق الامريكية . وخلال نفس الفـــترة بدأت أصوات الحماية تعلو حتى انعكس اثرها على سياسة الحكومة الامريكية التى اصبحت ترى ا ن الزيادة فى الواردات أصبحـــت :

" too massive to be handled through the present mechanism ".

وقد رأينا كيف انتهى الامر " بتدويل المشكلة " على حد تعبير احد كبار الاقتصاديـــين (٢) فى العالم ، ونجاح الولايات المتحده الامريكية فى فرض " الترتيبات قصيرة الاجل " ثـــــم " طويلة الاجل " ، والتى لازالت نافذه حتى اليوم ، على الرغم من ان غالبية الدول التى اشتركت فيها كانت تعتقد ان هذه الترتيبات " لن تكون اكثر من اجراء مؤقت " .

وما ان تم توقيع الاتفاقية حتى بدأت الولايات المتحده فى اعمال نص المادة الثالثه بطريقـة تحكميه تنطوى على قدر كبير من التعسف ، ضد الكثير من الدول الاعضاء ، حتى وصل عددهـــم الى ثمانية عشر فى العام الاول من الاتفاقية . وكان هدف الولايات المتحده من ذلك اجبار هـــذه الدول على الدخول فى اتفاقيات ثنائية ، فى اطار المادة الرابعة من الاتفاقية ، تقيد هذه الدول بمقتضاها صادراتها من منتجات القطن ، الى السوق الامريكية ، عند المستوى الذى تقبله حكومـة الولايات المتحده .

---

(١) وردت هذه العباره على لسان ممثل الولايات المتحده الامريكية فى لجنة المنسوجات فى احـد اجتماعات هذه اللجنه فى جنيـــف .

(٢) الاستاذ جونسون Johnson فى كتابه الذى سبقت الاشاره اليه فى المبحث الاول .

وقد اضطرت غالبية الدول الى قبول هذه الاتفاقيات ، خوفا من ان تلجأ الولايات المتحدة الى استخدام المادة الثالثة ، بطريقة قد تسبب لها قدرا اكبر من الضرر . وتدل البيانات المتاحة على ان الولايات المتحدة قد عقدت ، حتى عام ١٩٦٩ مايقرب من عشرين اتفاقية ثنائية ، منها ستة عشر مع الدول المصدرة المشتركة فى الاتفاقية مثل اليابان والهند والباكستان وهونج كونج ومصر والبرتغال واسبانيا (١) .

وبهذا أمكن الولايات المتحدة تحقيق السيطرة التامة على وارداتها ، بطريقة كفلت حماية صناعتها من المنافسة الاجنبية . ويؤكد ذلك زيادة عدد العاملين فى هذه الصناعة فى الفترة من ١٩٦١ — الى ١٩٦٨ ، على الرغم من اتجاه الصناعة الامريكية الواضح نحو الالات الذاتية او التلقائية automated التى تؤدى الى انخفاض نسبة العمل البشرى فى توليفة عناصر الانتاج الضرورية لانتاج السلعة .

وقد ترتب على هذه السياسة المقيدة ، الحد من صادرات الدول التى فى طور النمو الى السوق الامريكية ، بحيث كانت نسبة الزيادة فى صادرات هذه الدول اليها لاتجاوز خمسة فى المائة سنويا ، وبحيث أصبحت الواردات تمثل نسبة منخفضة جدا من استهلاك هذه السلع فى هذه الدولة . ولعل هذه النسبة هى أقل نسبة بين الدول المتقدمة اقتصاديا (٢)

وقد تعرضت سياسة الحكومة الامريكية لانتقادات شديدة ، سواء من الدول المتقدمة الاخرى او من الدول التى فى طور النمو . فقد أدت هذه السياسة الى حرمان الدول المتخلفة من فرص تصدير ، تعتقد أن الميزة النسبية التى تتمتع بها فى انتاج هذه السلعة تجعل من حقها الاستفادة منها . كذلك أدت هذه السياسة الى زيادة ضغط صادرات الدول المتخلفة على اسواق الدول المتقدمة الاخرى ، التى تتبع سياسة استيراد اكثر تحررا ، وخاصة البلاد الاسكندنافية والمملكة المتحدة وكندا .

---

(١) انظر الجدول رقم ١ فى المبحث الثانى .

(٢) هذا فضلا عن فرض قيود من حين لآخر اعمالا لنص المادة الثالثة من الاتفاقية .
انظر The GATT. C OT/M/10/10.12.1969 والجدول رقم ١ فى المبحث الثانى .

ولعل هذا يفسر اصرار الولايات المتحده ، واستعمالها الكثير من وسائل الضغط لكي يستمر العمل بالاتفاقية ، ثم محاولتها مدها الى سلع أخرى غير منتجات القطن ، وخاصة الصوف والالياف التي من صنع الانسان ، حتى تحقق السيطرة الكاملة على واردا تها من هذه السلع ايضا .

ولكن ماهو أثر السياسة التي اتبعتها الولايات المتحده على صادرات مصر من منتجات القطن منذ عقد الاتفاقية ؟

تدل البيانات المتاحة على ان السوق الامريكية اصبحت منذ بداية الستينات من اهم اسواق صادرات مصر من منتجات القطن ، وخاصة المنسوجات . فقد زادت صادرات مصر اليها زيادة حادة حتى وصلت الى اكثر من ١٠٠٠ طن من الغزل ، واكثر من ٥٥٠٠ طن من المنسوجات في عام ١٩٦٠ . ثم انهارت في العام التالي . وعلى الرغم من التحسن الذي حققته في عام ١٩٦٢ ، الا ان صادرات الغزل عادت الى الهبوط تدريجيا حتى وصلت الى ٤٨ طن فقط في عام ١٩٦٥ . اما صادرات المنسوجات فزادت مرة اخرى في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، لتعاود الانخفاض من جديد في الاعوام التاليه ، ثم اخذت في التحسن مرة اخرى في السنوات الاخيرة .

من المعروف ان صادرات مصر من هذه السلع الى السوق الامريكية لم تكن تخضع لاى قيود استيراد في الفترة السابقة على الاتفاقية . ولكن ما ان تم توقيع الاتفاقية ، حتى فرضت الولايات المتحده حصة لصادرات مصر من الغزل لمدة اثنى عشر شهرا ابتداء من اكتوبر عام ١٩٦٢ ، وتبعت ذلك بفرض حصة لصادرات مصر من المنسوجات لمدة الاثنى عشر شهرا التي تبدأ من اول يوليو ١٩٦٣ وقد اتخذت الحكومة الامريكية هذا الاجراء استنادا على نص الماده الثالثه من الاتفاقية ، ودون استشاره مصر . وقد اعترضت الحكومة المصرية على هذا التصرف من جانب الولايات المتحده ، على اساس انه اجراء تعسفي يتعارض معارضه صارخه مع الاتفاقية الدوليه . وعقب ذلك ، وبناء على طلب الولايات المتحده ، لم يكن امام مصر الا ان تقبل الدخول في مفاوضات معها للوصول الى اتفاقيه تمكنها من السيطره على صادرات مصر اليها ، في اطار المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية . وقد انتهى الامر بعقد اتفاقية ثنائية يبدأ العمل بها في اول اكتوبر عام ١٩٦٣ لمدة ثلاث سنوات ، وقد تم تجديدها عدة مرات فيما بعد .

وبناء على هذه الاتفاقية تقررت الحصة الاجمالية التالية لمصر :

عام يبدأ فى ١/١٠/١٩٦٤	٤٢	مليون ياردة مربعة (او مايساويها)
عام يبدأ فى ١/١٠/١٩٦٥	٤٦	مليون ياردة مربعة (او مايساويها)
" " ١/١٠/١٩٦٦	٥٠	" " " " " "
" " ١/١٠/١٩٦٧	٥١	" " " " " " .

وقد تعهدت الولايات المتحدة ، عندما عقدت الاتفاقية للمرة الاولى ، ان تبحث امر زيادة هذه الحصة خلال العامين الثالث والرابع من الاتفاقية على ضوء صادرات مصر الفعليه وظروف السوق الامريكية . وقد قسمت الحصة الاجمالية الى عدة حصص فرعية . هذا وقد تم تجديد هذه الاتفاقية عدة مرات كان اخرها خاص بالفترة من اول اكتوبر ١٩٧٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد وافقت الحكومة الامريكية على زيادة حصة مصر الى ٥٢ر٥ مليون ياردة قابلة لزيادة مقدارها ٥ فى المائه سنويا ، كما وافقت على زيادة بعض الحصص الفرعية فى مقابل انقاص البعض الاخر (!)

وتدل البيانات المتاحه على ان صادرات مصر من هذه السلع كانت دائما اقل من هذه الحصه ، وخاصه فى السنوات الاخيره . هذا على الرغم من السياسة المرنه التى اتبعتها الولايات المتحده فى مواجهة مصر ، واعطائها الحريه المطلقه فى ان تصدر اى نوع من منتجات القطن دون التقيد بالحصص الفرعية ، طالما ان صادراتها لاتزيد عن الحصه الاجماليه . وهذه بعض امثلة لمدى التفاوت بين الصادرات الفعلية والحصص المقررة .

الصادرات الفعليه	الحصص المقررة
١٩٦٥/٦٤ ٢٠ر٤٠ مليون ياردة مربعه	٤٦ مليون ياردة مربعة
١٩٦٦/٦٥ ٧ر٨ مليون ياردة مربعه	٥٠ " " "

(١) وقد أمكن تحقيق شروط افضل لمصر فى الاتفاق الجديد من خلالها تعليقها موافقتها على تجديد الاتفاقية الدولية ، التى ترغب الولايات المتحده فى بقاءها ، على الوصول الى اتفاق مع الولايات المتحدة يحقق مصالحها . صندوق دعم الغزل ، اغسطس ١٩٧٠ .

وتدل المعلومات المتاحه على ان انخفاض صادرات مصر عما كانت عليه فى بداية الستينات ، ثم فشلها فى ان تستفيد من الحصه المقرره ، لم يكن يرجع الى اى قيود على الاستيراد ، بل مرده اسباب تجاريه بحته (١) فمن المعروف ان السبب الرئيسى فى تدهور صادرات مصر منذ عام ١٩٦٤ ، انما يتمثل اساسا فى الغاء الحكومة الامريكية نظام الثمن المزدوج للقطن الامريكى ، والذى ترتب عليه تخفيض الثمن الذى تدفعه الصناعة الامريكية للقطن الامريكى انخفاضا كبيرا ، مما ادى الى تحسين قدرتها على المنافسة بشكل ملحوظ ، وخاصة فى السوق الامريكية . كذلك يرجع فشل مصر فى الاستفاده من الحصه المقرره لها ، الى عدم قدرتها على مقابلة الطلب على منتجاتها فى السوق الامريكية وبعض الاسواق الاخرى ، نتيجة الزيادة الحاده فى صادراتها الى دول شرق اوربا والاتحاد السوفيتى تنفيذا لاتفاقيات التجاره والدفع مع هذه الدول (٢)

---

(١) ومن اهم هذه الاسباب عدم موافقة صادرات مصر من بعض الانواع للمواصفات التى ترضى المستهلك الامريكى ، والشكوى المتكرره من عدم احترام شروط التعاقد ومواعيد التسليم ، فضلا عن انخفاض مستوى جودة المنتجات المصريه مع ارتفاع اثمانها نسبيا .

(٢) The GATT. COT/W/63/10.12.1965; COT/M/5/11.3.1966; COT/STAT/32; and COT/M/10/10.12.1969.

وصندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ، الاتفاقيه الدوليه فى تجاره منتجات القطن وتطبيقها فى بعض دول غرب اوربا ، تقرير غير منشور ، وتقرير عن اجتماع لجنة المنسوجات الذى عقد فى جنيف من ٢٦ الى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٦ (غير منشور) ، وتقرير وفد الجمهورية العربية لاجراء المباحثات الثنائيه للمنسوجات وحضور لجنه المنسوجات الدوليه ، غير منشور ، ورسالة المؤلف السابق الاشارة اليها ، ص ٤٢٥ — ٤٢٩ .

المملكه المتـــــدة :

يتضح من الجداول السابقه ان صادرات مصر من الغزل والنسيج الى المملكة المتحـــده قد نقصت بشكل ملحوظ بعد عقد الاتفاقية الدولية مباشرة ، ثم أخذت فى الارتفاع ابتداء مـــن عام ١٩٦٣ فى حالة المنسوجات ، وان لم تستقر عند مستوى معين أما صادرات الغزل فقـد زادت فى عام ١٩٦٤ ، ثم نقصت الى حد كبير خلال بقية المـدة .

لقد أدت "أزمة لانكشير الخطيرة" الى تدخل الحكومة البريطانية لتقييد استيراد منتجات القطن لمساعدة صناعتها على اعادة تنظيم نفسها ، حتى تستطيع التغلب على الصعوبات الخطيرة الـــتى كادت تؤدى بها ، نتيجة تخلفها عن ركب التقدم حقبة طويلة من الزمن ، وفقد انها أغلب اسواقها الخارجية ، ثم نتيجة زيادة حدة المنافسة التى بدأت تواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانيـة فى السوق الوطنية . ومن الأمثلة على هذا التدخل قرار الحكومة البريطانيه بفرض حصة لصـادرات مصر من هذه السلع للمدة من أول مايو ١٩٦٣ حتى آخر ديسمبر ١٩٦٥ ، فضلا عن تطبيق نظـام تراخيص الاستيراد على هذه الصادرات . فقد اتخذت الحكومة البريطانية هذه الاجراءات مع مصر وغالبية الدول المتخلفه ودول شرق أوربا بارادتها المنفردة ، وحتى يتم الوصول الى اتفاق بينهـا وبين هذه الدول . وقد اعترضت مصر على هذه السياسة لأنها أدت الى هبوط صادراتها الـــى السوق البريطانيـة .

وابتداء من أول عام ١٩٦٦ أخذت المملكة المتحدة فى تطبيق نظام الاستيراد الجديد ، الـذى يعرف بـــ The Global Quota Scheme على وارداتها من غير اليابان وهونـج كونج والهند ودول شرق أوربا والدول الاعضاء فى السوق الأوربية المشتركة ومنظمة التجارة الحـــرة وكان مقدار الحصة الاجمالية التى تقررت بمقتضى هذا النظام هى :

٤٣٨٩٥٩٨	رطل انجليزى من الغزل
٥٤١٦٣٩٥٤	ياردة مربعة من النسيج الخام •
٥١٠٧٧١٧	ياردة مربعة من النسيج الجاهز •
٨٧٠٨١٠٤	ياردة مربعة من الملابس الجاهزة

كذلك تقرر زيادة هذه الحصة بنسبة ١ فى المائة سنويا • وقد قسم نصف هذه الحصة بين الدول المشتركة فيها على أساس صادراتها خلال الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ ، وتعرف هذه الحصص Individual Country Auota أما النصف الآخر فقد ترك مفتوحا لها جميعا •

وكانت حصة مصر كما يلى :

٣٧٥	ألف رطل انجليزى من الغزل
٢٩٩٢	ألف ياردة مربعة من النسيج الخام
٨٨٩	ألف ياردة مربعة من النسيج الجاهز
٨٠٩	ألف ياردة مربعة من الملابس الجاهزه

وقد اعترضت مصر على نظام الاستيراد الجديد للأسباب الآتية :

١ — أنه يقوم على التمييز بين الدول • ففى حين أخضعت المملكة المتحدة وارداتها من الدول التى فى طور النمو لهذه القيود ، أبقت على نظام حرية الاستيراد بالنسبة لدول غرب أوربا •

٢ — تقرير معاملة خاصة للهند وهونج كونج ومنحهما حصص كبيرة جدا تمثل نسبة كبيرة من الواردات التى تخضع لنظام الحصص• هذا مع العلم بأن صناعة هونج كونج ما هى ، فى حقيقة الأمر ، الا امتداد للصناعة البريطانية • وقد ترتب على هذا انقاص فرص بقية الدول المتخلفه فى زيادة صادراتها الى السوق البريطانية •

٣ — تحديد حصة مصر على أساس صادراتها في فترة انخفضت فيها هذه الصادرات بسبب القيود التي فرضتها المملكة المتحدة دون التشاور مع مصر .

٤ — فضلا عما سبق ، فان نظام الاستيراد الجديد يتعارض من وجهة نظر مصر مع الاتفاقية الدولية .

ولكن مع ان لهذه الاعتراضات مايبررها ، اذا أخذنا في الاعتبار مصالح مصر الاقتصادية الا أن نظام الاستيراد الجديد قد أفادها بطريقة غير مباشرة . اذ ترتب على اخضاع صادرات اليابان وبقية الدول الأسيوية لهذه القيود الكمية التخفيف الى حد ما من حدة المنافسة التي كانت تقابل مصر من هذه الدول في السوق البريطانية . فضلا عن هذا فان ترك نصف الحصة الاجمالية مفتوحا يتيح لمصر فرصة زيادة صادراتها الى المملكة المتحدة ، اذا كانت أثمان صادراتها ودرجة جودتها ، تمكنها من مواجهة منافسة السلع الاسيوية الرخيصة والتي تعتبر بالاضافة الى عوامل أخرى ، أهم العقبات في سبيل زيادة صادرات مصر الى هذه الدولة .

كذلك لابد من الاشارة الى أن المملكة المتحدة كانت ، ولازالت ، أكبر أسواق العالم لصادرات الدول المتخلفة ، وان الزيادة المستمرة في وارداتها من هذه الدول منذ نهاية الحرب ، كانت من أهم الأسباب التي أدت الى انكماش الصناعة البريطانية بصورة خطيرة ، تبرر القول بأنها تسبب اضطرابا في سوقها .

فقد كان انتاج انجلترا في عام ١٩٦٨ أقل بنسبة ٤٠ في المائه مما كان عليه في عام ١٩٦١ ونقص عدد العاملين في هذه الصناعة من ١٩٧ ألف في عام ١٩٦١ الى ١٢٥ ألف في عام ١٩٦٨ كما أغلق أكثر من ألف مصنع خلال نفس المدة . فضلا عن هذا ، فان واردات انجلترا من هذه السلع وصلت الى ٥٣ر٢ في المائه من الاستهلاك المحلي ، بينما مثلت وارداتها من الدول النامية ٣٣ر٦ في المائه من الاستهلاك المحلي ولكن الهبوط الحاد في الواردات في النصف الأول من عام ١٩٦٩ أدى الى هبوط نسبه الواردات في الاستهلاك المحلي الى ٤٤ في المائه ، وهبوط نصيب الواردات من الدول المقيدة الى ٤ر٢٥ في المائه من الاستهلاك المحلي .

هذا ، ويلاحظ أن حكومة المملكة المتحدة قد أعلنت عزمها على الغاء نظام الحصة الاجمالية في نهاية عام ١٩٧١ ، وتطبيق نظام التعريفة الجمركية على واردات المنسوجات من دول الكومنولث وفي ظل هذا النظام فان الواردات من هذه الدول ستخضع لتعريفة جمركية أقل الى حد ما من التعريفة التي تخضع لها الواردات من الدول الأخرى (١) .

(١) صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنيه ، النشرة الشهرية ، يناير / فبراير ١٩٧٠ ، ص ٣٠

النمسا :

يتضح من الجدول السابق تدهور صادرات مصر من الغزل منذ عام ١٩٦١ بالمقارنة بما كان عليه الحال فى السنوات السابقة على اعمال الاتفاقية الدولية ، أما صادراتها من المنسوجات ، والتى بلغت حوالى ١٥٠ طن سنويا فيما بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، فقد انعدمت بعد ذلك .

ويبدو أن الهبوط فى صادرات مصر الى النمسا لم يكن نتيجة فرض قيود على هذه الصادرات ، بل تدل المعلومات المتاحة على أن الحكومة النمساوية قد خففت من القيود التى كانت مفروضة على الاستيراد من مصر بقصد الاستهلاك المحلى ، اعمالا لنص المادة الثانية من الاتفاقية ، وذلك بمنح مصر الحصة الآتية :

١٩٦٢/١٠/١	٦ طن مترى من الغزل	١٠ طن مترى من النسيج
١٩٦٣/١٠/١	٧ 〃 〃 〃 〃	١٢ 〃 〃 〃 〃
١٩٦٤/١٠/١	٨ 〃 〃 〃 〃	١٤ 〃 〃 〃 〃
١٩٦٥/١٠/١	٩ 〃 〃 〃 〃	١٦ 〃 〃 〃 〃
١٩٦٦/١٠/١	١٠ 〃 〃 〃 〃	١٨ 〃 〃 〃 〃

وفى عام ١٩٦٧ عقد اتفاق بين الدولتين ، تقرر بمقتضاه منح مصر حصة سنوية مقدارها ٥٠ طن من منتجات القطن[(١)] .

أما الاستيراد من النمسا بقصد اعادة التصدير ، فلازال محكوما بالاتفاقية التى عقدت بين الدولتين فى عام ١٩٥٩ . وطبقا لهذه الاتفاقية منحت النمسا مصر حصة سنوية مقدارها ٢٠٠ طن مترى من الغزل و ١٥٠ طن مترى من المنسوجات . هذا وقد رفعت النمسا حصة الغزل فيما بعد

(1) The GATT: COT/M/10/10.12.1969.

الى ٢٨٠ طن متـــرى (١) .

ويلاحظ أنه بالاضافة الى الانخفاض الواضح فى الحصة التى منحت لمصر ، فان نسبة زيادتهـــا السنوية لن تجعلها فى نهاية الفترة الأولى من الاتفاقية ، أى آخر سبتمبر ١٩٦٧ ، أعلى بنسبة ٩٥ فى المائه من مستواها فى العام الأول للاتفاقيه . كذلك يلاحظ أن الاستيراد لاعاده التصدير قد يبقى مقيدا باتفاقية عام ١٩٥٩ ، على الرغم من تعهد اطراف الاتفاقية الدولية بازالة القيـــود على السلع التى تستورد لهذا الغرض فى أسرع وقت ممكن . ولكن النما ترفض رفع هذه القيـــود بسبب أزمة الصناعة النمساوية ، كما تشير الى استمرار تناقص نصيب صناعتها من الاستهلاك المحلى خلال المدة من عام ١٩٦٠ حتى النصف الاول من عام ١٩٦٩ ، والى أن نسبة الواردات فـــى استهلاكها تعتبر أعلى مما هو عليه الحال فى أغلب الدول الأخرى ، كما أن هذه النسبة تميـــل الى الارتفاع باستمرار ، على الرغم من هبوط الاستهلاك المحلى من ٥١ ألف طن فى عـام ١٩٦٠ الى ٤٧ ألف طن فى عام ١٩٦٨ ، أى حوالى ٨ فى المائه . كذلك تؤكد النمسا أن ضغط الواردات قد أدى فى السنوات الأخيره الى هبوط الانتاج المحلى من الغزل والنسيج (٢) .

---

(١) The Auther, The Manufacturing of cotton for Export in the U.A.R op.cit. pp. 420- 422.

والمراجع التى ذكرت فى هذه الرسالة . ويلاحظ أن عدم استعداد النمسا لاباحة الاستيراد بقصد اعادة التصدير ، انما يرجع ، بالاضافة الى عوامل أخرى ، الى عضويتها فى الاتفاقيـــة المعروفـة بـ The Noordzijk Agreement التى عقدت فى عام ١٩٥٨ ، والتى اتفـق اطرافها على عدم اعادة تصديرهم الى بعضهم السلع التى نشأت فى دولة ليست طرف فى هـذه الاتفاقية ، أنظر المؤلف ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٧٠ ــ ١٧١ .

(٢) The GATT; 1/2712/22.11.1966

ولكن لابد من الاشارة الى أن صادرات مصر من هذه السلع منذ عام ١٩٦٢ كانت أقل من الحصة المقررة لها ، وخاصة في حالة المنسوجات .

ولعل هذا يبرر رغبة مصر في تحويل حصة المنسوجات الى غزل . ويرجع ذلك الى عدم ملاءمة المنتجات المصرية لرغبات المستهلكين ، وارتفاع أسعارها بالمقارنة بالدول الأخرى . كذلك يرجع النقص في الطلب على منتجات مصر وغيرها من الدول المتحققه ، وهي عادة من النوع السميك الى تحول طلب المستهلك في هذه الدولة ويشكل ملحوظ الى المنتجات الرفيعة او ذات الألياف المختلطه التي غالبا ما تفتقرها الدول المتخلفه[1] .

---

(1) The GATT; COT/M/10/10.12. 1969.

ايطاليـــا

تكاد تكون صادرات مصر من الغزل الى ايطاليا معدومة ، أما صادراتها من المنسوجات فاعتراها هبوط فى عام ١٩٦١ ، وبقيت عند مستوى منخفض حتى عام ١٩٦٥ ، ثم بدأت فى الارتفاع بحدة حتى وصلت الى ١٤٨٩ فى عام ١٩٦٩ ، بالمقارنة بـ ٢٣٢ طن عام ١٩٦٢ .

وقد أدت زيادة واردات ايطاليا من المنسوجات من مصر والدول المتخلفة فى منتصف الستينات ، الى طلب الحكومة الايطالية من هذه الدول تقييد صادراتها اليها ، وحتى يتم الاتفاق بينها وبين مصر ، قررت ايطاليا حصة لها للمدة من ١٦ مارس ١٩٦٥ الى آخر ديسمبر ١٩٦٥ تبلغ ٧٠٥ طن . وعلى الرغم من أن حصة مصر الاجمالية لهذه السنة قد بلغت ٨٨٨ طن مترى ، الا أن صادراتها كانت أقل من ذلك بكثير . ويمكن ارجاع ذلك الى الاجراءات التحكمية التى اتخذتها الحكومة الايطالية بصدد حصة مصر . فقد وزعت الحصة الاجمالية على فترات خلال تلك السنة ، كما استلزمت أن يكون الاستيراد من مصر عن طريق موانىء ايطالية معينة . وقد رأت مصر فى ذلك اخلالا بالاتفاقية الدولية نصا وروحا ، لأن صادراتها الى ايطاليا كانت محدودة جدا ، بحيث لا يمكن أن تكون سببا فى اضطراب السوق الايطالية .

ولكن على الرغم من رفع ايطاليا القيود على صادرات مصر من أول يناير عام ١٩٦٦ ، فقد بقيت هذه الصادرات منخفضة . فعلى الرغم من سماح الحكومة الايطالية بحرية الاستيراد ، فانها لم تفرج عن البضائع التى وصلتها الا بعد عدة شهور من صدور القرار الخاص بحرية الاستيراد . وقد كان ذلك من بين الأسباب التى أدت الى انخفاض صادرات مصر من هذه السلع (١) . وان كان السبب الرئيسى لهذا الانخفاض هو تزايد حدة المنافسة التى تقابلها

---

(١) صندوق دعم الغزل ، تقرير غير منشور عن السوق الايطالية ، القاهرة - اكتوبر ١٩٦٥ .

مصر فى السوق الايطالية ، وخاصة من دول السوق الأوربية ويوغوسلافيا والدول الاسيوية ، كما يتضح من الزيادة الكبيرة التى حققتها صادرات هذه الدول الى ايطاليا .

جدول رقم ١١ :

" واردات ايطاليا من النسيج من بعض الدول "

الوحدة : طن مترى

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
مصر	١٧٥	١٣٨	١٥٧	٢٨٤	٩٣٥	١٥٩٩	١٥٨٨
دول السوق الأوربية	٣٠٩٦	٦٢٨٠	٥٠٥٨	٣٣٦٢	٤٢٥٥	٦١٦٩	٥٤٩١
يوغوسلافيا	١٩٢٩	٥٠٩٥	٤١٨٢	٣٠٢٦	٨٤٠١	٧٦٣٩	٥٨٨٦
أسبانيا	٤٤	١٢٧١	٩٣٥	٩٠	١٥١	١٠٦	١١٩
الولايات المتحدة	٤٦٤	٢٣٤١	٢٦٦٩	١٨٤٧	٢٤٨٢	٢٨٢٤	٢٤٩٨
الباكستان	—	٨٤	١٠١٣	٢٩٨	١٨٨	٣٢٦	٤٧٦
الهند	٦	٢٢١	٢٣٥	٤٩	١١٧	٤٢	٢٠
هونج كونج	١٩	٨٥٧	٨١٥	١٦٩	١٧٥	٣٤٥	٢٨٧
الصين الوطنية	٣٢	٤٤٢	٤٢٥	١٦٣	٦٥٨	٢٢٣٢	١٢٢٢

المصدر : The GATT, CoT/STAT/42 and COT/STAT/149

ويلاحظ أنه من العوامل التى ساعدت على زيادة واردات ايطاليا من بقية دول السوق الأوربية ، ما تتمتع به هذه الدول من تخفيض جمركى ، وصل أخيرا الى حد الاعفاء التام أعمالا لاتفاقية السوق . كذلك تبدو خطورة المنافسة اليوغوسلافية فى احتمال اعادة تصدير هذه الدولة لسلع سبق أن استوردتها من مصر ، وهى سياسة تتبعها بعض الدول الاشتراكية الأخرى .

ونتيجة لزيادة صادرات مصر زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة ، اتفقت الدولتان فى اكتوبر ١٩٦٨ على أن تقيد مصر صادراتها من المنسوجات الى ايطاليا عند ١٥٠٠ طن سنويا . ويمكن تفسير الزيادة التى حققتها مصر فى السنوات الأخيرة ، بالقيود التى وضعتها الحكومة الايطالية على صادرات بعض الدول المنافسة لمصر ، بناء على اتفاقيات عقدتها مع هذه الدول ، ومن أمثلة هذه الاتفاقات ، الاتفاق مع الباكستان فى عام ١٩٦٧ ، ومع الهند والصين الوطنية فى ١٩٦٨ (١) .

بلجيكا :

لا زالت صادرات مصر من المنسوجات الى بلجيكا محدودة جدا ولم تزد فى أى عام من الأعوام على ٦٣ طن مترى ، أما صادراتها من الغزل فبلغت حوالى ٧٢٠ طن سنويا فى المتوسط فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، أزادت بشكل حاد فى العامين التاليين ، ثم انخفضت بحدة أيضا بعد ذلك ، لتعاود الارتفاع بحدة مرة أخرى فى عام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ .

وتدل البيانات المتاحة على أن الانخفاض الحاد الذى أصاب صادرات مصر من الغزل فى عام ١٩٦٥ (٢) ، انما يرجع أساسا الى انهاء الحكومة البلجيكية نظام الدخول الحر للواردات بقصد اعادة التصدير . وقد اعترضت مصر على هذا الاجراء لتعارضه مع الاتفاقية الدولية . وقد بور مندوب بلجيكا فى لجنة المنسوجات سياسة حكومته فى هذا الخصوص ، بأن الولايات المتحدة

---

(١) The CATT, COT/94/Add.2; COT/17/10; and COT/W/117
وتقرير صندوق الدعم عن السوق الايطالية ، القاهرة ٣ اكتوبر ١٩٦٥ ، وعن اجتماع لجنة المنسوجات الذى عقد فى جنيف من ٢٦ الى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٦ ، جنيف ٥ اكتوبر ١٩٦٦ (تقارير غير منشورة) .

(٢) كان تدخل الحكومة البلجيكية فى هذا العام وخلال الخمسينات نتيجة للضغط المتواصل الذى يبذله اتحاد الغزالين البلجيكيين Association belgdes filateure de cotton. الذى كثيرا ما اتهم مصر باتباع سياسة اغراق فى السوق البلجيكية . راجع فى تفصيل ذلك المؤلف ، المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٩ و ١٧١ - ١٧٢ .

الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة قد قفلت أسواقها فى وجه صادرات بلجيكا من السلع التى تنشأ فى دولة ثالثة ، وأن بلاده عاجزة عن تحويل هذه السلع الى دول السوق الأوربية ، لتعارض ذلك مع اتفاقية السوق المشتركة .

وعلى أى حال فقد رفعت بلجيكا هذه القيود على صادرات مصر فيما بعد ، وبهذا أتاحت الفرصة أمام المصدرين لمقابلة الطلب المتزايد على الغزل المصرى فى هذه السوق ، لما يتمتع به من جودة وخاصة فى استعمالات معينة ، ولاعتدال أسعاره بالمقارنة بالانتاج المحلى (١) .

ولكن على الرغم من الزيادة الكبيرة فى صادرات الغزل في السنوات الأخيرة ، الا أن هناك اعتقادا ، له ما يبرره ، ان هؤلاء المصدرين قد أضاعوا الكثير من فرص التصدير ، نتيجة تعدد أسعار بيع الصنف الواحد ، وعدم استقرار الأسعار عموما ، وبسبب عدم العناية بجودة المنتجات ، فضلا عن عدم احترام شروط التعاقد ، وخاصة فيما يتعلق بمواعيد التسليم ، حتى أصبح هناك اعتقادا لدى الكثير من المستوردين بأنه من الصعب التعامل مع مصر (٢) . هذا بالاضافة الى المنافسة الحادة التى تلقاها مصر من بعض المصدرين وخاصة أسبانيا ، وهولندا التي تتمتع بالاعفاء الجمركى طبقا لاتفاقية السوق وبالمزايا المترتبة على الجوار وما بين الدولتين من علاقات وثيقة (٣) كذلك لا بد من الاشارة الى أن صعوبة الحصول على تراخيص الاستيراد ، وقرار الحكومة البلجيكية بمراقبة الأسعار التى تبيع بها الدول المصدرة قبل منح هذه التراخيص ،

---

(١) المؤلف ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٤٩ـ١٦٠ .

(٢) كان عدم انتظام الخيوط ، وظهور بقع سوداء فى الأقمشة التى تصنع من غزل الأشمونى ، فضلا عن اللون الداكن لغزل الأشمونى من أهم العيوب التى حدت من استعمال الغزل المصرى فى صناعة النسيج وصناعة التريكو ، وان فقدت هذه العيوب الكثير من أهميتها فى الطلب على الغزل المصرى للاستعمالات الصناعية والمفروشات المنزلية والتى تمثل أهم مصادر الطلب على هذه السلعة فى السوق البلجيكية .

(٣) المرجع السابق ذكره ، ص ١٥٦ و ١٥٧ ، وكذلك بعض التقارير غير المنشورة لصندوق دعم الغزل عن السوق البلجيكية وبعض الأسواق الأوربية الأخرى .

يعتبرا من بين العوامل التى تعوق صادرات مصر من الغزل الى هذه الدولة [١] .

أما بالنسبة لبقية دول السوق الأوربية المشتركة . فنلاحظ ما يأتى :

١ — قررت فرنسا تخفيف القيود المفروضة على وارداتها من المنسوجات من مصر ، بتقرير حصة لها تبلغ ١٠٠ طن فى عام ١٩٦٥ و ١٢٠ طن فى عام ١٩٦٦ . ولكن يلاحظ أن صادرات مصر منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٨ ، كانت أقل بكثير من الحصة المقررة ، ولكنها زادت زيادة كبيرة نسبيا فى عام ١٩٦٩ . وقد وافقت فرنسا على زيادة هذه الحصة كما سيتضح عند دراسة الاتفاق الذى عقد أخيرا بين مصر ودول السوق الأوربية .

أما صادرات الغزل الى نفس الدولة فلا تخضع لأى قيود . ومع ذلك فقد ظلت محدومة منذ أن توقفت فى النصف الأول من الخمسينات ، لأسباب لا داعى للخوض فيها هنا [٢] . وعلى أى حال فقد عادت فرنسا الى استيراد كميات محدودة من الغزل فى عام ١٩٦٩ .

٢ — أما هولندا فتستلزم الحصول على ترخيص قبل الاستيراد من مصر ، ولكنها لم تكن تخضع الاستيراد من مصر لأى قيود كمية حتى عهد قريب .

٣ — أما المانيا الغربية فلا يخضع الغزل المصرى لأى قيود حاليا ، وان كانت هناك محاولات مستمرة منذ الخمسينات ، من جانب الغزالين الألمان ، لدفع الحكومة الألمانية الى تقييد استيراد الغزل من مصر ، بحجة أن سياسة تصدير الغزل المصرى تشكل نوعا من الافراق الذى يضر بالصناعة الألمانية . وقد أدى هذا الضغط الى تدخل الحكومة الالمانية بفرض قيود على واردات الغزل من مصر ، مما أدى الى هبوط صادراتها فى عامى

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٦٩ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك رسالة المؤلف السابق الاشارة اليها ، ص ١٢٤ وما بعدها .

١٩٦١ و ١٩٦٢ . وعلى أى حال ، فقد رفعت هذه القيود بعد ذلك ، كما فشلت محاولات اتحاد الغزالين الألمان لاعادة فرضها . وقد قيل أن الاعتبارات السياسية هى التى حالت دون فرض الحكومة الألمانية لهذه القيود [1] . ولكن من المؤكد أن اشتراك ألمانيا الغربية فى الاتفاقية الدولية كان أيضا أحد الأسباب التى حالت دون فرضها قيود على استيراد هذه السلعة من مصر .

هذا وقد تم أخيرا التوصل الى اتفاق بين مصر والسوق الأوربية المشتركة ، لتنظيم صادرات مصر الى دول السوق خلال الفترة من أول اكتوبر ١٩٧٠ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ وبناء على هذا الاتفاق تقررت لمصر حصة من المنسوجات القطنية المستوردة بقصد الاستهلاك المحلى خلال فترة الاتفاق مقدارها ٣٦٠٠ ، وتنقسم الى :

المجموعة أ — ٣٢٤٠ طن من الأقمشة الخام أو المبيضة .

المجموعة ب — ٣٦٠ طن من الأقمشة القطنية الأخرى أو المنتجات الجاهزة أو المنتجات الأخرى .

وقد وزعت الحصة الاجمالية على الدول الأعضاء على الوجه الآتي :

	من المجموعة (أ)	من المجموعة (ب)
ايطاليا	١٧١٠	١٩٠
فرنسا	٣١٥	٣٥
ألمانيا الغربية	٤٠٥	٤٥
البينيلكس	٨١٠	٩٠

---

(١) كانت هذه فكرة اتحاد الغزالين الألمان فى فرانكفورت فى فبراير ١٩٦٧ ، أنظر المؤلف ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ — ١٧٣ .

كذلك اتفق على امكان التحويل من المجموعة (ب) الى المجموعة (أ) ، فى حدود ١٠ فى المائة من المجموعة (ب) ، وتحويل الرصيد المتبقى من الحصة الخاصة بسنة الى السنة التالية فى حدود ١٠ فى المائة من الحصة ، بالاضافة الى بعض الأحكام الأخرى .

أما الاستيراد لاعادة التصدير فيخرج عن نطاق هذا الاتفاق . وقد تم هذا الاتفاق فى اطار المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية ، ويعكس اتجاه الكثير من الدول المستوردة فى غرب أوربا ، الى اتخاذ الاتفاقات الثنائية وسيلة للسيطرة على وارداتها من هذه السلع ، وهى السياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد هذه الاتفاقية .

الدول الاسكندافية :

تعتبر الدول الاسكندافية من أهم الأسواق بالنسبة لصادرات مصر من الغزل ، أما صادرات مصر من المنسوجات الى هذه الدول فلا زالت محدودة جدا . ويرجع ذلك أساسا الى عدم ملاءمة صادرات مصر من هذه السلعة ، وكلها تقريبا من النوع السميك ، لاحتياجات المستهلك المترف فى هذه الدول . ويرجع ارتفاع الطلب على الغزل المصرى فى هذه الدولة الى اعتدال ثمنه فضلا عن جودته وخاصة فى الاستعمالات الصناعية ، والاستهلاك المنزلى ، وفى صناعة شباك الصيد . أما الطلب على الغزل لصناعة النسيج للاستعمال الشخصى ، فلا زال محدودا لأنه عادة من النوع السميك ، فضلا عن عدم ملاءمة لونه واتصافه ببعض العيوب وسوء المظهر .

ويلاحظ أن التقلبات الواضحة فى صادرات مصر الى هذه الدول ، انما ترجع لأسباب تجارية بحته . فمن المعروف أن السويد والنرويج تتبعان سياسة الاستيراد الحر بالنسبة للاستيراد من مصر وغالبية الدول النامية [1] أما الدانمارك فتفرض قيودا على الاستيراد من

---

(١) تفرض السويد قيودا على الاستيراد من اليابان ومن هونج كونج ، ولكنها خففت من هذه القيود اعمالا للاتفاقية الدولية ، أما النرويج فتفرض قيودا على الاستيراد من اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج ولكنها خففت هى الأخرى من هذه القيود اعمالا للاتفاقية ، انظر : The GATT, COI/17/10/10.12.1969.
وكذلك الجدولين رقم : ١ ، ٢ فى البحث الثانى .

بعض الدول ، ولكن أعمالا للاتفاقية الدولية فقد منحت مصر حصة قابلة للزيادة السنوية ، وغالبا ما سمحت بزيادة صادرات مصر عن الحصة المقررة . أما فنلندا فتفرض قيودا على استيراد بعض أنواع منتجات القطن أيا كان مصدرها ، أما المنتجات الأخرى فتقيد استيرادها من مصر وبعض الدول الأخرى .

وتدل البيانات المتاحة على أن صادرات الدول المتخلفة الأعضاء فى الاتفاقية الدولية الى السويد ، قد زادت بحوالى ٢٢٢ فى المائة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٨ وكانت نسبة الواردات الى الاستهلاك المحلى فى عام ١٩٦٧ أعلى نسبة بين جميع الدول المستوردة ، ثم زادت هذه النسبة فى عام ١٩٦٨ . هذا على الرغم من استمرار تناقص الانتاج المحلى وانكماش الصناعة الوطنية . فبين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ نقص انتاج الغزل بنسبة ٤٥ فى المائة ، ونقص عدد الأنوال والمخازن بنسبة ٥٥ فى المائة ، كما نقص عدد العاملين فى هذه الصناعة . وقد أدى هذا الى بعض المشكلات الخطيرة فى السويد نتيجة تركز هذه الصناعة فى منطقة واحدة ، يعتمد غالبية سكانها عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

كذلك تدل البيانات المتاحة على زيادة واردات النرويج من جميع دول العالم خلال المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ بنسبة ١٦ فى المائة ، ومن الدول الأعضاء فى الاتفاقية بنسبة ٢٧٪ فى المائة ، بينما زادت حصة هؤلاء من الواردات عموما من ٢٥ فى المائة الى ٢٧ فى المائة . هذا على الرغم من استمرار انكماش الصناعة النرويجية ، فقد تناقص عدد العاملين فى هذه الصناعة بنسبة ٢٠ فى المائة فيما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، واستمر هذا الاتجاه فى عام ١٩٦٩ . والمعروف أن الحكومة النرويجية تحاول علاج هذه المشكلة فى اطار الاتفاقية الدولية [1] .

---

(١) المرجع السابق ذكره .

أما الدانمارك فتتبع سياسة أقل تحررا من السويد والنرويج ، وتؤمن بضرورة توفير بعض الحماية المعتدلة لصناعتها الوطنية . ولذلك كانت تقيد الى حد ما الاستيراد من مصر وبعض الدول الأسيوية ودول شرق أوربا ، ولكنها قررت أخيرا تحرير استيراد الغزل من مصر ابتداء من أول يوليو ١٩٦٩ ، بعد أن كان خاضعا لنظام الحصص (١) .

ولكن على الرغم من هذا الموقف المتحرر من غالبية الدول الاسكندنافية نحو الاستيراد من مصر ، فقد ضاعت عليها الكثير من فرص التصدير فى أسواق هذه الدول . وتدل البيانات المتاحة على أن سوء سمعة بعض المصدرين ، وعدم جودة المنتجات وخاصة فى استعمالات معينة ، وعدم استقرار أسعار البيع ، فضلا عن المنافسة الحادة التى تقابل مصر من صادرات بعض الدول الأخرى من غزل القطن والألياف الصناعية ، كانت أهم هذه العوامل . فمثلا لقد ترتب على عدم احترام بعض المصدرين المصريين شروط التعاقد مع بعض المستوردين فى فنلندا ، وخاصة بالنسبة لنوع القطن الذى يصنع منه الغزل ، ومواعيد التسليم وما ترتب على ذلك من أضرار وخسائر مالية ، أن قفلت سوق هذه الدولة تقريبا فى وجه مصر لمدة طويلة ، وخاصة خلال الخمسينات (٢) . كذلك أدت المنافسة الحادة التى يلقاها الغزل المصرى من الألياف الصناعية فى صناعة شباك الصيد ، نتيجة لما تتمتع به هذه من خفة فى الوزن وقوة شد وقدرة على مقاومة تأثير الماء ، الى الحد من الطلب على الغزل فى النرويج (٣) . كذلك تحد المنافسة التى تلقاها مصر فى الدول الاسكندنافية من بعض الدول ، وخاصة ايطاليا والبرتغال وأسبانيا واسرائيل والصين ، من زيادة صادراتها الى الدول الاسكندنافية (٤) .

---

(١) المرجع السابق ذكره .

(٢) انظر رسالة المؤلف ، ص ١٦٠ـ١٦١ .

(٣) زادت مبيعات الهيئة الحكومية والتى تحتكر استيراد وبيع الغزل لصناعة شباك السمك فى النرويج ، من الألياف الصناعية من ٢٦٠ طن فى عام ١٩٥٨/٥٧ الى ٢٨٣٠ طن فى عام ١٩٦٤ ، انظر فى ذلك رسالة المؤلف ص ١٤٥ .

(٤) المرجع السابق ص ١٦٠ ـ ١٦٢ .

خاتمـــــة

لقد وافقت مصر على الاتفاقية الدولية ، على أساس أنها اجراء مؤقت سوف يمكن من مواجهة مشكلات دقيقة ، وأنها ستؤدي في نهاية الأمر الى تحرير التجارة الدولية في منتجات القطـــن ، من القيود الكمية وغير الكمية التي ترزخ تحت وطأتها في غالبية الدول المتقدمة اقتصاديـــة ، وان نجاح الاتفاقية في تحقيق ذلك سوف يمكنها من زيادة صادراتها من منتجات القطن الى الـــدول المتقدمة في غرب أوربا وأمريكا الشمالية .

كذلك شجع مصر على المشاركة في هذه الاتفاقية الاعتقاد بأنه ليس هناك ما يبرر الخوف من النصوص المقيدة التي تضمنتها ، لأن صادراتها لا تمثل ، في أغلب الأحوال ، غير نسبة محدودة من واردات أي دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية ، ولهذا لا يمكن أن تسبب اضطرابـا في أسواقها بطريقة تبرر لهذه الدول فرض قيود على وارداتها من مصر .

ولكن البعض كان يخشى أن تضطر مصر الى تخفيف القيود التي تفرضها على استيراد هذه السلع ، اعمالا لنصوص الاتفاقية . وهي مخاوف لم يكن هناك ما يبررها ، فقد رأينا أن الـــدول التي في دور النمو ليست ملزمة بأن تزيل ما قد تكون قد فرضته من قيود على الاستيراد ، فضـــلا عن أنه ليس هناك ما يحول دون فرض هذه الدول لقيود جديدة لحماية صناعاتها ، الناشئـــة أو بسبب العجز في ميزان مدفوعاتها .

ويمكن بناء على الدراسة السابقة أن نقرر ما يأتي :

١ ـ لقد حدت القيود التي وضعتها بعض الدول المتقدمة ، استنادا الى نص المادة الثالثة من الاتفاقية ، من نمو صادرات مصر من منتجات القطن الى أسواقها . ولكن من المؤكـد أن الأضرار التي ترتبت على هذه الاجراءات كانت محدودة . وترجح المعلومات المتاحـة الاعتقاد بأن هذه الاجراءات لم تكن تتسق مع روح ونصوص الاتفاقية المذكورة .

٢ ـ هناك ما يؤكد أن الاتفاقية قد أفادت مصر من عدة وجوه . ويتمثل ذلك بصفة أساسيـــة فيما يأتي :

أ - أدى تنفيذ الدول الأعضاء الذين كانوا يضعون قيودا على استيراد هذه السلع من مصر ، لنص المادة الثانية من الاتفاقية ، الى تخفيف هذه القيود ، وذلك من خلال تقرير بعض الحصص لصادرات مصر الى أسواقهم .

ب - استفادت مصر بطريقة غير مباشرة من القيود التى وضعتها الكثير من الدول المستوردة فى غرب أوربا وأمريكا الشمالية على الاستيراد من غالبية الدول الأسيوية ودول جنوب وشرق أوربا . فمن المعروف أن هذه الدول تشكل أخطر منافسة تلقاها مصر فى أسواق الدول المستوردة المشار اليها .

٣ - ان تناقص معدل نمو صادرات مصر الى الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، مما أدى الى هبوط نصيب هذه الدول فى صادرات مصر ، وخاصة فى السنوات الأخيرة ، انما يرجع الى عوامل متعلقة بالصناعة المصرية ، وتتمثل هذه العوامل بصفة أساسية فيما يأتى :

أ - عدم كفاية انتاج هذه الصناعة ، من حيث الكم والكيف ، لمواجهة الطلب على الصادرات المصرية فى كثير من أسواق الدول المتقدمة الأعضاء ، وخاصة فى السنوات الأخيرة نتيجة اتجاه الشطر الأكبر من صادرات مصر الى دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى .

ب - الصعوبات التى تقترن بالتعامل مع بعض المصدرين المصريين ، نتيجة تعدد أسعار بيع السلعة الواحدة ، وعدم استقرار هذه الأسعار ، والعيوب التى توجد فى بعض الصادرات ، وعدم احترام بعض المصدرين لشروط التعاقد ، وخاصة مواعيد التسليم .

حـ - المنافسة الحادة التى تلقاها الصادرات المصرية من الدول المصدرة الأخرى ، وخاصة الدول الآسيوية وبعض دول شرق أوربا ، والتى كثيرا ما تعيد تصدير منتجات سبق أن استوردتها من مصر ، الى أسواق التصدير المصرية وأحيانا بثمن أقل .

أ . ر . م

أغسطس سنة ١٩٧٠